مدخل إلى الإمامة

المرجع الديني

السيد كمال الحيدري

مؤسسة الهدى

للطباعة والنشر

لبنان ـ بيروت ـ الغبيري ـ

مقابل سنتر الإنماء

١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م

يطلب من

- **مؤسسة الإمام الجواد عليه السلام للفكر والثقافة**

٠٠٩٦٤-٧٧٠٧٩٠٠٨٤٢

٠٠٩٦٤-٧٨٠٠٢٣٠٠٢٩

- **مؤسسة الثقلين للثقافة والإعلام**

العراق ـ كربلاء ـ شارع باب القبلة

مقابل قاعة الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله

٠٠٩٦٤-٧٨٠٠٣٢٢٣٠٨

- **مكتبة الإمام الباقر عليه السلام**

العراق ـ النجف ـ سوق الحويش ـ

مقابل جامع الهندي

٠٠٩٦٤-٧٨٠١٢٦٣٥٧٩

- **مكتبة القائم**

العراق ـ بغداد ـ الكاظمية المقدّسة

ـ باب المراد

٠٠٩٦٤-٧٩٠١٩٩٢٧٢٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الفهرس

المقدّمة ٧

تمهيد

تحرير محلّ النزاع ١٣

النتائج الخطيرة ١٦

الإمامة القرآنيّة ١٨

المحور الأوّل

استمرار الإمامة وديمومتها

الطريق الأوّل: الآيات القرآنيّة ٢٧

الطريق الثاني: الروايات ٣٥

الطائفة الأولى: روايات حديث الثقلين ٣٥

الطائفة الثانية: روايات «لا تخلو الأرض من قائم لله بحجّة» ... ٣٧

الطائفة الثالثة: روايات «من مات ولم يعرف إمام زمانه» ٣٩

المحور الثاني

عدد الأئمّة

تمهيد ٤٣

الروايات التي ذكرت عدد الأئمّة ٤٥

خصائص هذه الروايات ٤٨

المحور الثالث
تعيين مصاديق الأئمّة

الروايات في المقام ٦٥
بعض دلالات حديث الثقلين ٦٧
١. دلالته على عصمة العترة ٦٨
٢. دلالته على تميزهم بالعلم بكلّ ما يتّصل بالشريعة ٦٩
طرق أخرى لتعيين مصاديق العترة ٧١
١. الطريق المباشر ٧١
٢. الطريق الطولي ٧٦
الدليل التاريخي ٨٤

المحور الرابع
المهدي حيّ أم سيولد؟

أحاديث المهديّ في كلمات علماء المسلمين ٩٣
جهة الخلاف ١٠٠
طرق إثبات حيّاة المهديّ ١٠٠
١. الطريق غير المباشر ١٠٠
٢. الطريق المباشر ١٠٦
طرق أخرى ١١٠
ختامه مسك: نماذج من روايات المهديّ ١١٣

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على محمّد وآله الطيبين الطاهرين.

تطلّ هذه الدراسة على موضوع الإمامة من خلال التمييز بين منهجين ينطلق كلٌّ منهما من نظامٍ فكريٍّ يختلف عن الآخر؛ ومن ثمَّ يفرز كلّ واحدٍ منهما مفهومه الخاصّ للإمامة.

يتعامل المنهج الأوّل مع الإمامة كمفهوم سياسي بحيث لا تزيد على الخلافة أو القيادة السياسية للأمّة، ويجرّدها مِن كلّ ما عدا ذلك من أبعادٍ وجودية وعلمية ومعنوية.

أمّا المنهج الثاني فيتعاطى وإيّاها على أساسٍ شاملٍ يتخطّى البعدَ السياسيَّ من دون أن يلغيه، ليلتقي مع أفقها القرآنيّ الرحيب من حيث أراد لها الإسلام أن تكون ظاهرةً وجوديةً دائمةً تدخل في نظام الهداية الخاصّ؛ بحيث يحتاج إليها النوع الإنساني في كلّ لحظة، ولا تخلو منها

الأرض طرفة عين، بل ولا ينبغي ذلك ولا يُعقل.

والحديث عن المنهج هنا لا يُقصد منه معناه الإجرائي كطريقةٍ في البحث، بل المراد به نظام في التفكير، ومن ثمّ فنحن مع هذين المنهجين أمام نظامين فكريّين متغايرين، وبالنتيجة أمام ضربين من الإمامة مختلفين.

النظامُ الأوّل وهو يَقْصُر الإمامة على بعدها السياسي في قيادة الدولة والمجتمع، إنّما يفرّغها من مدلولاتها القرآنية، على حين يتعاطى معها النظام الفكري الثاني بكامل أبعادها القرآنية فيما تنهض به من دورٍ وجوديٍّ وهدائيٍّ، وعلميٍّ وسياسيٍّ وتربويٍّ، فينتهي بها إلى أن تكون ضرورةً وجودية، وقانوناً في الهداية الخاصّة لا يعقل تخلّفه، وظاهرةً دائمةً تلازم الخليقة إلى أن تبلغ الإنسانية كمالها المنشود، وَتتحقق الغاية من وجود الإنسان، ومن بعث النبوّات والرُّسل الكرام.

وهذا هو مغزى ما أشارت إليه هذه الدراسة الموجزة من عجز المنهج الكلامي بوجهيه القديم والحديث على أن يرتقيَ بالإمامة إلى هذا المستوى، بالأخصّ مع ما خالطه ـ في الاتجاه الإمامي الشيعي الاثني عشري ـ من تأثيراتٍ جاءت إليه من المنهج الكلامي للفريق الآخر، بحيث بدا الاتّجاه الإماميّ وكأنه يخوض معركةَ الدفاع عن

الإمامة على ساحة الفريق الآخر، متورّطاً بإشكالياته، وأسئلته ومنطلقاته. وهذه نتيجةٌ طبيعيةٌ للنهج الدفاعي، ولغياب التأسيس.

بإزاء ذلك، اقترحت الدراسة أن يتمّ الانطلاق في بحث الإمامة من منهجٍ آخر أطلقتْ عليه المنهجَ القرآني. والحصيلةُ التي خرج بها هذا المنهج، أنَّ الإمامة:

١. دائمةٌ لا تختصُّ بعصر دون آخر.

٢. متقوّمةٌ بالنصّ الخاصّ ومحصورةٌ مصداقاً بمن حدّدهم النصّ.

٣. مُزوّدةٌ بمؤهّلاتٍ تتناسب مع مسؤولية الإمام، من عصمةٍ وعلمٍ خاصّ وولايةٍ وغير ذلك.

وكنتيجةٍ منطقيةٍ وطبيعيةٍ لهذا المنهج والنظام الفكريّ الذي يكمن وراءَه، لابدَّ وأن يكون النوعُ الإنسانيُّ الآنَ معايشاً لوجود إمامٍ قائم، أثبتتْ بحوثُ الإمامة الخاصّة أنّه هو الإمامُ المهديُّ محمّدُ بنُ الحسن العسكري (عليه السلام)، على ما ستكشف عنه تفصيلاً هذه الدراسةُ في محاورها الأربعة.

أخيراً آملُ أن تسدَّ الدراسةُ بعضَ حاجات الساحة إلى هذا اللون من البحث، وأن تكونَ قد وُفّقتْ لتسليط الأضواءِ على الأسئلة المثارة حول ذلك.

وحيث أكتبُ هذه الكلماتِ في ظلال ذكرى المولدِ النبويِّ الشريف، أمدُّ إلى الله سبحانه يدَ الضراعةِ والابتهالِ أن يتقبَّلَ ما في هذا القليل مِن جهدٍ مرفوعاً ثوابُه إلى رسولِ الله (صلّى الله عليه وآله)، راجياً التفضُّلَ بالقبول.

وما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلتُ وإليه أنيب.

كمال الحيدري

ربيع المولد ١٤٢١ هـ

تمهيد

- تحرير محلّ النزاع
- النتائج الخطيرة
- الإمامة القرآنية

تمهيد

لم يعبأ العديد ممّن كتب في بحث الإمامة من علماء مدرسة أهل البيت ببعض الأمور المنهجيّة التي أثّرت على سير بحوثهم ونتائجها. ومن أهمّها عدم الالتفات إلى أثر التراث الكلامي لأتباع الخلفاء في التراث الكلامي لأتباع أئمّة أهل البيت (عليهم السلام)؛ ممّا أدّى بهم إلى أن يؤخّروا مواضيع أساسيّة من حقّها أن تتقدّم، وتأخذ موقعها المناسب من البحث والتحقيق والتدقيق، وبرّزوا ـ بدلاً عنها ـ مواضيع ثانويّة لا تشكّل المحور الأساسي لمثل هذه الأبحاث.

وعلى هذا لابدّ من التعرّض إلى بيان هذه النكتة المنهجيّة، وإلى تحديد المنهج المختار في بحث الإمامة ومحاوره الأساسيّة ولو على نحو الاختصار.

تحرير محلّ النزاع

انطلقت المدرسة السنّيّة من نقطة مركزيّة في تكوين نظامها الفكري لفهم نظريّة الإمامة تمثّلت في أنّ الإمام أو الخليفة، يعني

القائد والزعيم السياسي المسؤول عن إدارة شؤون الناس على مختلف الأصعدة والمستويات. ثمّ إنّهم عندما أرادوا أن يفهموا شرائط وموانع هذه الإمامة ـ التي هي الخلافة باصطلاح علم الكلام السنّي ـ حاولوا تأسيس ذلك من خلال الواقع الذي أوجده الخلفاء الثلاثة الأوائل، فصارت بصدد إقامة الأدلّة من الطرق المختلفة العقليّة والنقليّة لإثبات صحّة ما انتهت إليه الخلافة بعد رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، فأرادت أن تعرف الحقّ من خلال معرفة الرجال.

«وحيث لم يتجاوز دور الإمام في النظام الفكري لهذه المدرسة تخوم القيادة والزعامة السياسيّة، فقد كان من المنطقي ـ بقطع النظر عن دلالات الوحي الإلهي ـ أن يولّوا وجوههم صوب نظريّة الشورى وانتخاب أهل الحلّ والعقد؛ وذلك:

أوّلاً: لأنّ هذه النظريّة أقرب إلى الذوق العرفي.

ثانياً: إنّ الحكومة شأنٌ من شؤون الناس وعهدٌ بينهم وبين الإمام القائد، وإذ يكون الأمر كذلك، فلابدّ أن يكون للأمّة دورٌ في إدارة الشؤون والنهوض بها؛ لأنّ القرآن ينصّ ﴿**وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ**﴾ (الشورى: ٣٨)، ومن الواضح أنّ الإمامة بمعنى القيادة داخلة في أمر الناس، لهذا اتّجهت المجتمعات البشريّة صوب نظريّة الانتخاب لا النصّ.

وكان ممّا ترتّب على تلك النواة المحوريّة في تأسيس نظريّة الإمامة، أنّهم التزموا بانقطاعها وعدم دوامها؛ لأنّ المفروض أنّ هذا المنصب لا يتحقّق لأحدٍ إلّا بعد الانتخاب والبيعة. ومع عدم تحقّق ذلك، لا يحقّ لأحدٍ أن يتصدّى لهذه المسؤوليّة ويرغم الناس على القبول.

وعندما انتقلوا إلى الشروط التي لابدّ من توافرها فيمن يتصدّى للنهوض بهذا الدور، لم يجدوا مناصاً من الالتزام بأنّه لا يشترط أن يكون معصوماً، بل تكفيه من الناحية السلوكيّة العدالة بمعناها المتداول في البحث الفقهي، ومن ناحية التأهيل العلمي تكفيه قدرة علميّة ترفعه إلى مستوى أداء المسؤوليّات التي أنيطت به. وهكذا انتهت عناصر النظام الفكري للمدرسة السنّيّة في الإمام إلى المكوّنات التالية بشكل عامّ:

١. لا تعني الإمامة غيرَ الحكم والقيادة السياسيّة.

٢. تتمّ هذه العمليّة بالانتخاب والشورى.

٣. إنّها منقطعة ليست دائمة.

٤. لا يشترط فيها غير العدالة والعلم بمعناهما المألوف.

ذلك كان التسلسل الذي وجّه العمليّة الفكريّة لبناء نظريّة الإمامة في التصوّر السنّي.

النتائج الخطيرة

عند الانتقال إلى الجانب الآخر من المشهد، نلمس أنّ المنهج الكلامي في المدرسة الشيعيّة، لم يبادر ـ في الأغلب ـ إلى تحرير محلّ النزاع وتحديد الخلاف بين المدرستين، بل دخل إلى تضاعيف البحث مباشرة، فأشهرَ نظريّةَ النصِّ بإزاء نظريّة الشورى، وذهب إلى أنّ الإمامةَ متّصلةٌ ومستمرّةٌ إلى أن يرثَ اللهُ الأرضَ ومَن عليها، في مقابل أولئك الذين أنكروا ديمومتها، كما اشترط العصمةَ المطلقةَ على مستوى الاعتقاد والأخلاق والسلوك قبل البلوغ وبعده، والعلمَ الكاملَ التامَّ مِن غير كسب.

لكن لمّا كانت انطلاقةُ الطرفين المتنازعين تبدو وكأنّها تبدأُ من نقطة شروعٍ واحدة، فقد وجد بعضٌ أنّ هناك ضرباً من التهافت وعدم الانسجام بين المسؤوليّة الملقاة على عاتق الإمام، وهي الزعامة والقيادة السياسيّة، وبين الشروط والمواصفات التي ذُكرت له. فالشروط تبدو أضخمَ وأوسعَ بكثيرٍ من المهمّة التي ينهض بها الإمام.

ربما هذه النقطة والمفارقة التي استتبعتها، هي التي تفسّر لنا التداعيات التي راحت تتهاوى إليها بعض الكتابات المعاصرة حتّى داخل الصفّ الشيعي ذاته.

فمن هؤلاء من تجاوز تخوم الشكّ إلى حدِّ رفضِ نظريّةِ النصِّ

في الإمامة، وما يستتبع ذلك من لوازم، ومنهم من احتمل أنّ العصمة تكفي بحدٍّ معيّن لا تتجاوزه؛ لعدم الحاجة إلى ما هو أزيد من ذلك. وفريقٌ رفض العصمة بنحوٍ كلّي؛ محتجّاً أنّها لو كانت شرطاً أساسيّاً في القائد، فلماذا لم يلتزم أصحاب هذه النظريّة بهذا الشرط إلى آخر الشوط، بل تخلّوا عنه واكتفوا بالقول بأنّه يكفي في الإمام ـ أي القائد ـ أن يكون عادلاً لا أكثر في زمن الغيبة؟

كما أنّ منهم من ذهب إلى أنّ النزاع في مَنْ هو الأحقُّ بالإمامة بعد رسول الله (صلّى الله عليه وآله) نزاعٌ تأريخيٌّ عقيمٌ لا طائل من ورائه.

ومنهم من راح يتساءل عن الفائدة المترتّبة على وجود إمامٍ غائبٍ عن الأنظار ليس بمقدوره أن يواجه مشكلات العصر ويجيب عمّا يثيره من تحدّياتٍ، ويتحمّل مسؤوليّته فعلاً، فإنّ وجود مثل هذا الإمام يُعدُّ لغواً لا فائدة منه، وهو محالٌ على الحكيم سبحانه.

لقد نشأت هذه التساؤلات والاستفهامات على أرضيّة تلك الانطلاقة التي أسَّس لها نظام الفكر السنّي في فهم الإمامة، وتبعتها بعض الاتّجاهات في الكلام الشيعي»[1].

---

(١) بحث حول الإمامة، نصّ الحوار مع السيّد كمال الحيدري، حاوره جواد علي كسّار، المقدّمة: ص١٥.

الإمامة القرآنيّة

إنّ الذي نستوحيه من القرآن الكريم، والسنّة النبويّة الشريفة، والروايات الصحيحة الواردة عن أئمّة أهل البيت (عليهم السلام) الذين هم عدل القرآن العظيم ـ كما هو نصَّ حديث الثقلين المتواتر سنداً ومضموناً ـ: أنّ الإمامةَ التي تعتقد بها مدرسةُ أهل البيت (عليهم السلام) تختلف اختلافاً جوهريّاً عن دور الإمامة التي تنحصر في الخلافة والحكم؛ وذلك لأنّ هذا الاتجاهَ يرى أنّ للإمامة دوراً فوق دور القيادة والزعامة، وهو الدور الذي بيّنه القرآن الكريم من خلال قوله تعالى: ﴿**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾ (البقرة: ٣٠)، وأشار إليه بقوله لإبراهيم الخليل (عليه السلام) في قوله تعالى: ﴿**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً**﴾ (البقرة: ١٢٤)، وهي التي عبّر عنها الإمام الرضا (عليه السلام): «**هل يعرفون قدر الإمامة ومحلّها من الأمّة، فيجوز فيها اختيارهم؟ إنّ الإمامة أجلّ قدراً، وأعظم شأناً، وأعلى مكاناً، وأمنع جانباً، وأبعد غوراً من أن يبلغها الناس بعقولهم، أو ينالوها بآرائهم، أو يقيموا إماماً باختيارهم. إنّ الإمامةَ خصَّ الله عزّ وجلّ بها إبراهيمَ الخليل عليه السلام بعد النبوّةِ والخلّةِ مرتبةً ثالثةً وأشاد بها ذكره، فقال: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾**»[1].

---

(١) الأصول من الكافي: ج١، ص١٩٩، كتاب الحجّة، باب نادر وجامع في فضل

وهي التي قال عنها الإمام السجّاد (عليه السلام): «**نحن الذين بنا يُمسكُ الله السماءَ أن تقعَ على الأرض إلّا بإذنه، وبنا يمسكُ الأرضَ أن تميدَ بأهلها، وبنا ينزِّلُ الغيثَ، وبنا ينشرُ الرحمةَ ويُخرجُ بركاتِ الأرض، ولولا ما في الأرض منّا لساخت بأهلها**»[1].

لذا عندما يُسأل الإمام الباقر ويُقال له: لأيّ شيء يحتاج إلى النبيّ والإمام؟ يقول (عليه السلام): «**لبقاء العالم على صلاحه؛ وذلك أنّ الله عزّ وجلّ يرفع العذاب عن أهل الأرض إذا كان فيها نبيٌّ أو إمام؛ قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ﴾** (الأنفال: ٣٣).

من هنا عبّر الرسول الأعظم (صلّى الله عليه وآله) عن هذا الدور لأهل بيته (عليهم السلام) بقوله: «**النجوم أمان لأهل السماء، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهبت النجوم أتى أهل السماء ما يكرهون، وإذا ذهب أهل بيتي أتى أهل الأرض ما يكرهون**»[2].

ولعلّ تشبيه انتفاع الناس بالحجّة في زمان غيبته ـ عندما يُسأل الإمام الصادق: فكيف ينتفع الناس بالحجّة الغائب المستور؟ قال

الإمام وصفاته.

(١) بحار الأنوار: ج٢٣، ص٦، الحديث: ١٠.

(٢) بحار الأنوار: ج٢٣، ص١٩، الحديث: ١٤.

(عليه السلام): «**كما ينتفعون بالشمس إذا سترها السحاب**»[1] ـ يشير إلى حقيقتين أساسيّتين:

الأولى: أنّ الانتفاع به لا يختصُّ بعالم التشريع والاعتبار، بل يتجاوز ذلك إلى عالم التكوين.

الثانية: أنّ هذا الأمر غير محسوسٍ ومرئيٍّ للناس، بل يرتبط بعالم الغيب لا نشأة الشهادة.

وتأسيساً على ما تقدّم، فنحن نعتقد أنّه لا يمكن الوقوف على فلسفة ما اشترطناه في الإمامة من العصمة والنصّ والديمومة والعلم الخاصّ، إلّا إذا أدركنا المهامَّ والمسؤوليّات التي أنيطت بدور الإمامة والخلافة في النظريّة القرآنيّة، وخصوصاً ما نصطلح عليه بـــ «الدور الوجودي» للإمام (عليه السلام)، وهو غير «الدور التشريعي» و«القيادة السياسيّة» و«القدوة الصالحة»، بل ـ إن صحّ التعبير ـ فإنّ هذه الأدوار إنّما هي ثمرات ذلك الأصل الذي عبّر عنه القرآن الكريم بـــ «الشجرة الطيّبة» التي ﴿**أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ * تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ**﴾ (إبراهيم: ٢٤ ـ ٢٥).

ومن الواضح أنّ هذا البحث لا يتّسعُ للدخول في بيان تفاصيل

---

(١) بحار الأنوار: ج٢٣، ص٦، الحديث: ١٠.

هذه النظريّة القرآنيّة، لكن نقول على نحو الإجمال والإشارة: أنّ هناك طريقين لفهم هذه الحقيقة القرآنيّة، يختلف أحدهما عن الآخر في الآثار والنتائج المترتّبة عليهما:

الطريق الأوّل: أن نرجع إلى القرآن والسنّة المباركة لنرى ماذا يقولان عن حقيقة الإمامة وشرائطها، بقطع النظر عن المسؤوليّات والوظائف التي أُلقيت على عاتقها.

الطريق الثاني: وهو الأسلوب الذي اتّبعه كثيرٌ من علماء الكلام من الفريقين، وهو الذي سُمّي في كلماتهم بالدليل العقلي لإثبات الإمامة وشرائطها. ومنطلقه أن تُحَدَّدَ المسؤوليّات الأساسيّة التي أُلقيت على عاتق النبيّ أو الإمام، ثمّ يلتزمون بالشرائط التي لابدّ من توافرها في الشخص المسؤول عن ذلك، من خلال معرفة حدود تلك الوظائف، ومدى المسؤوليّات التي ينهض بها الإمام[1].

ويمكن التعبير عن الطريق الأوّل بالمنهج اللمّي الذي يتحرّك من العلّة إلى المعلول؛ لأنّنا نبحث فيه الإمامة في نفسها لنتعرّف على الإمامة القرآنيّة التي وردت في قوله تعالى: ﴿**إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً**﴾ (البقرة: ١٢٤) وقوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآياتِنَا يُوقِنُونَ**﴾ (السجدة: ٢٤)، وما هو المراد من

---

(١) العصمة، محاضرات المرجع الديني السيّد كمال الحيدري، بقلم محمّد القاضي، الطبعة الخامسة: ص١٨.

الخلافة كمصطلح قرآنيّ لا كلاميّ، كما ورد في قوله تعالى: ﴿**إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً**﴾، ثمّ ننتقل إلى بيان شرائطها وموانعها، ثمّ نتوقّف عند المسؤوليّات والمهامّ التي أُوكلت إليها.

كما يمكن التعبير عن الطريق الثاني بالمنهج الإنّي الذي يتحرّك من المعلول إلى العلّة؛ لأنّنا ننتهي فيه من خلال المسؤوليّات الملقاة على عاتق الإمام إلى الشرائط الواجب توافرها فيه، وسوف نحاول في هذا البحث اختيار الطريق الأوّل في طرح بعض مسائل الإمامة الأساسيّة:

أوّلاً: هل ظاهرة الإمامة مستمرّة أم منقطعة؟

ثانياً: هل الإمامة ـ على فرض استمرارها ـ تنحصر في عددٍ معيّنٍ أم لا؟

ثالثاً: إذا كانت منحصرةً في عددٍ معيّن، فمن هم هؤلاء الأئمّة؟

رابعاً: إذا تعيّن الإمام الأخير منهم، فهل هو حي الآن، أم سيولد بعد ذلك؟

ولا يخفى أنّ بعض عناصر هذه المسائل تدخل في بحوث الإمامة العامّة، وبعضها الآخر في بحوث الإمامة الخاصّة.

توضيح ذلك: أنّ المنهج الذي نقترحه لفهم الإمامة يقوم على أساس البحث في مستويين:

الأوّل: الإمامة العامّة.

الثاني: الإمامة الخاصّة.

«وربما كانت أفضلُ وسيلةٍ لفهم المراد من هذين المستويين، مقاربةَ الإمامة بالنبوّة منهجيّاً، فمن المعروف أنّ المنهج الكلامي يدرس النبوّة على مرحلتين:

الأولى: النبوّة العامّة: وهذه تدور حول أسئلة من قبيل: ما حاجة البشر إلى النبوّة وبعث الرسل؟ ولماذا لا يمكن للبشريّة أن تستغني بعقلها وتكتفي به في تحقيق الغاية التي خُلقت من أجلها؟ وما هي شروط النبيِّ العامّة؟ حيث انتهى البحث إلى ضرورة أن يكون أيُّ نبيٍّ مبعوثٍ من السماء، معصوماً مؤيّداً بمعجزة، مسدّداً بالبيّنات، بحسب التعبير القرآني، إلى غير ذلك من البحوث المتداولة في علم الكلام.

الثانية: وتحوم بحوثها حول أسئلةٍ خاصّة، مثل: من هو النبيّ؟ ما هي طبيعة الأوضاع الزمانيّة والمكانيّة في عصر بعثته؟ ما هي المعجزة التي زُوّد بها؟ لماذا هذه المعجزة بالذات دون سواها؟ هل يُعدُّ من أولي العزم أم لا؟ هل هو رسول ونبيٌّ أم نبيٌّ وحسب؟ إلى غير ذلك من الأسئلة التي تنصبّ حيالَ نبوّةِ نبيٍّ بعينه، كنبوّة محمّدٍ خاتم الأنبياء (صلّى الله عليه وآله) مثلاً.

وكذلك تتمّ معالجة الإمامة في المنهج المقترح من خلال خطوتين أو مرحلتين: الإمامة العامّة والإمامة الخاصّة.

فالمرحلة الأولى تضطلع بالبحث عن المسؤوليّات التي أنيطت بالإمامة بشكل عامّ، وتدرس المكوّنات الأساسيّة لنظريّة الإمامة بإطلاق أسئلةٍ مثل: هل الإمامة منصوصة أم لا؟ هل يشترط في الإمام أن يكون معصوماً أم لا؟ هل ينبغي أن تكون الإمامة دائمةً أم منقطعة؟ إلى غير ذلك من العناصر الأساسيّة التي تؤلّف الأصول العامّة لبحث الإمامة. وهذه المرحلة ترتبط بالمفهوم العامّ للإمامة، ولا صلة لها بتحديد هويّة الأئمّة وعددهم، وما يدخل في مهامّ المرحلة الثانية.

أمّا المرحلة الثانية، فتنهض ببحث أبعاد الإمامة الخاصّة ومسؤوليّاتها، وتدرس مَنْ هم الأئمّة؟ وما هو عددهم؟ وما هي صيغ إثبات إمامتهم؟ ما هي خصائص كلّ واحدٍ منهم؟ وهل يتفاضلون فيما بينهم؟ لماذا اختُصَّ بعضُهم بخصوصيّاتٍ لا توجد في غيره؟ إلى غير ذلك من البحوث التفصيليّة»[1].

(١) بحث حول الإمامة، المقدّمة: ص١١.

المحور الأوّل

استمرار الإمامة وديمومتها

- الآيات القرآنيّة
- الروايات

المحور الأوّل

استمرار الإمامة وديمومتها

لا إشكال أنّ النبوّة كظاهرة إلهيّة غيبيّة، منقطعة وليست مستمرّة، وأنّها خُتمت بمحمّد (صلّى الله عليه وآله)؛ قال تعالى: ﴿**ما كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَد مِن رِجَالِكُمْ وَلكِن رسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلّ شَيْءٍ عَلِيماً**﴾ (الأحزاب: ٤٠)، فهل الإمامة أيضاً ظاهرةٌ منقطعةٌ كالنبوّة، أم هي مستمرّةٌ إلى أن يرثَ اللهُ الأرضَ ومَن عليها؟

الظاهر أنّ الآيات والروايات الواردة عن النبيّ الأكرم (صلّى الله عليه وآله) تؤكّد استمرار ظاهرة الإمامة والخلافة وعدم انقطاعها.

ويمكن الاستدلال على إثبات هذه الحقيقة من خلال الآيات القرآنيّة أوّلاً، ومن طريق الروايات ثانياً.

الطريق الأوّل: الآيات القرآنيّة

• **الآية الأولى**: قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ**

الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٣٠).

أشارت هذه الآية المباركة إلى:

أوّلاً: أنّ هذا الخليفة أرضيٌ، وهو موجودٌ في كلّ زمان، والدالُّ على ذلك قوله: ﴿**جَاعِلٌ**﴾ لأنّ الجملةَ الاسميّةَ، وكونَ الخبر على صيغة «فاعل» التي هي بمنزلة الفعل المضارع، تفيدُ الدوامَ والاستمرار، مضافاً إلى أنّ الجعل في اللغة ـ كما يقول الراغب في المفردات ـ له استعمالاتٌ متعدّدةٌ، ومنها: «تصيير الشيء على حالةٍ دون حالة»[1]، وهذا ما أكّده جملةٌ من المفسّرين، كالرازي في «التفسير الكبير»[2] والآلوسيُّ في «روح المعاني»[3]، وعندما يقارنُ هذا الجعلَ بما يناظره من الموارد في القرآن الكريم نجد أنّه يفيدُ معنى السنّة الإلهيّة؛ كقوله تعالى: ﴿**جَعَلَ لَكُم مِمَّا خَلَقَ ظِلالاً**﴾ (النحل: ٨١)، ﴿**وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُوراً**﴾ (نوح: ١٦) ونحوهما.

ثانياً: إنّ هذا الخليفة ليس هو مطلق الإنسان، فيكون من قبيل قوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي جَعَلَكُمْ خَلائِفَ فِي الأَرْضِ فَمَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُ**﴾ (فاطر: ٣٩). وإنّما المقصود به إنسانٌ بخصوصه،

---

(١) المفردات في غريب القرآن: ص٩٤، مادّة «جعل».

(٢) التفسير الكبير: ج٢، ص١٦٥.

(٣) روح المعاني: ج١، ص٢٢٠.

وذلك بقرينة الآيات اللاحقة التي أثبتت أنّ هذا الموجود الأرضيَّ إنّما استحقَّ الخلافةَ الإلهيّة لأنّه عُلِّم الأسماءَ كلَّها مباشرةً منه تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾، ثمّ صار واسطةً بينه تعالى وبين ملائكته ﴿يَا آدَمُ أَنبِئْهُم بِأَسْمَائِهِمْ﴾ ومن الواضح أنّه لا يمكن أن يراد به كلُّ إنسانٍ حتّى أولئك الذين عبَّر عنهم القرآنُ الكريم بقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ (الأعراف: ١٧٩)، إذن فهذه الآية تدلُّ على ضرورة استمرار الخلافة الإلهيّة، أمّا من هو ذلك الخليفة في كلّ زمان فله بحثٌ آخر، سنعرض له لاحقاً.

• **الآية الثانية**: قوله تعالى لإبراهيم الخليل (عليه السلام): ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾ (البقرة: ١٢٤)، وهذه الإمامة هي غير النبوّة والرسالة التي كانت لإبراهيم (عليه السلام). والشاهد على ذلك:

١. «طلب الإمامة للذريّة؛ حيث قال: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾، ومن الواضح أنّ حصول إبراهيم (عليه السلام) على الذريّة كان في كبره وشيخوخته، كما قال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي وَهَبَ لِي عَلَى الْكِبَرِ إِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ (إبراهيم: ٣٩)، وحكى سبحانه عن زوجة إبراهيم: ﴿قَالَتْ يَا وَيْلَتَى ءَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخاً إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عَجِيبٌ﴾ (هود: ٧٢). ولا يصحّ هذا الطلب إلّا لمن كان عنده ذريّة، أمّا من كان آيساً من الولد ويجيب مبشّريه بقوله: ﴿أَبَشَّرْتُمُونِي عَلَى أَن مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فَبِمَ تُبَشِّرُون﴾ (الحجر: ٥٤)، فلا يصحّ منه والحالة

هذه أن يطلب أيَّ شيء لذريّته»[١].

ولو كان ذلك في أوائل حياته وقبل أن يرزق الذريّة، لكان من الواجب أن يقول: «ومن ذريّتي إن رزقتني ذريّة»، وإلّا لزم منه أن يخاطب الخليلُ (عليه السلام) ربَّه الجليل بما لا علم له به، وهذا ما يتنزّه عنه مقام إبراهيم الخليل (عليه السلام).

٢. «إنّ قوله تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَات فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً**﴾ (البقرة: ١٢٤) يدلّ على أنّ هذه الإمامة الموهوبة إنّما كانت بعد ابتلائه بما ابتلاه الله به من الامتحانات، وليست هذه إلّا أنواع البلاء التي ابتُلي (عليه السلام) بها في حياته، وقد نصّ القرآن على أنّ مِن أوضحها قضيّة ذبح إسماعيل (عليه السلام)؛ قال تعالى: ﴿**قَالَ يَا بُنَيَّ إِنِّي أَرَى فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ**﴾ إلى أن قال: ﴿**إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلاءُ الْمُبِينُ**﴾ (الصافات: ١٠٦)»[٢].

وهذا ما أكّدته جملة من الروايات الصحيحة الواردة في المقام. عن الإمام الصادق (عليه السلام) في حديث مطوّل يقول فيه: «**وقد كان إبراهيم عليه السلام نبيّاً وليس بإمام حتّى قال الله ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾**»[٣].

---

(١) العصمة: مصدر سابق، ص٣٢.

(٢) الميزان في تفسير القرآن: ج١، ص٢٦٨.

(٣) الأصول من الكافي: ج١، ص١٧٤.

وهذه الإمامة التي ثبتت لإبراهيم (عليه السلام) طلبها لذريّته من بعده، حيث قال: ﴿**وَمِن ذُرِّيَّتِي**﴾ وقد استجاب الحقّ سبحانه دعاءه، ولكن لم يجعلها في الظالمين من ذريّته، وإنّما في غيرهم. يقول الرازي في ذيل هذه الآية: «وقوله: ﴿**وَمِن ذُرِّيَّتِي**﴾ طلب للإمامة التي ذكرها الله تعالى، فوجب أن يكون المراد بهذا العهد هو الإمامة، ليكون الجواب مطابقاً للسؤال، فتصير الآية كأنّه تعالى قال: (لا ينال الإمامة الظالمين، وكلّ عاصٍ فإنّه ظالم لنفسه) فكانت الآية دالّة على ما قلناه.

فإن قيل: ظاهر الآية يقتضي انتفاء كونهم ظالمين ظاهراً وباطناً، ولا يصحّ ذلك في الأئمّة والقضاة.

قلنا: أمّا الشيعة، فيستدلّون بهذه الآية على صحّة قولهم في وجوب العصمة ظاهراً وباطناً. وأمّا نحن فنقول: مقتضى الآية ذلك، إلّا أنّا تركنا اعتبار الباطن فتبقى العدالة الظاهرة معتبرة»[1].

لكن لم يبيّن لنا الرازي لماذا ترك ما دلّت عليه الآية من وجوب العصمة ظاهراً وباطناً، واكتفى بالعدالة الظاهريّة، مع اعترافه بدلالة الآية على ذلك، وكيف كان ﴿**سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ**﴾ (الزخرف: ١٩).

---

(١) التفسير الكبير: ج٤، ص٤٢.

ومن الواضح أنّ استجابة دعائه في ذريّته لا يختصّ بالصلبيّين فقط، بل هو شاملٌ لجميع ذريّته، شريطة أن لا يكون ظالماً. وهذا ما أكّده الإمام الرضا (عليه السلام) بقوله: «**إنّ الإمامة خصّ الله عزّ وجلّ بها إبراهيم الخليل عليه السلام بعد النبوّة والخلّة مرتبة ثالثة، وفضيلة شرّفه بها وأشاد بها ذكره، فقال: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً﴾، فقال الخليل عليه السلام سروراً بها: ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِي﴾ قال الله تبارك وتعالى: ﴿لا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ فأبطلت هذه الآية إمامة كلّ ظالم إلى يوم القيامة وصارت في الصفوة، ثمّ أكرمه الله تعالى بأن جعلها في ذريّته أهل الصفوة والطهارة، فقال: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً وَكُلاًّ جَعَلْنَا صَالِحِينَ * وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾** (الأنبياء: ٧٣)، **فلم تزل في ذريّته يرثها بعضٌ عن بعض، قرناً فقرناً، حتّى ورّثها الله تعالى النبيَّ صلَّى الله عليه وآله فقال جلّ وتعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾** (البقرة: ٦٨) **فكانت له خاصّة، فقلّدها عليّاً عليه السلام بأمر الله تعالى على رسم ما فرض الله، فصارت في ذريّته الأصفياء الذين آتاهم الله العلم والإيمان بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَالإِيمَانَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِلَى يَوْمِ الْبَعْثِ فَهَذَا يَوْمُ الْبَعْثِ﴾** (الروم: ٥٦) **فهي في وُلد عليّ عليه السلام**

خاصّة إلى يوم القيامة»[١].

• **الآية الثالثة: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِمَّا تَعْبُدُونَ * إِلّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ . وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾** (الزخرف: ٢٦ ـ ٢٨).

«ذهب جمعٌ من المفسرين إلى أنّ الكلمة الباقية في عقب إبراهيم (عليه السلام) هي كلمة التوحيد؛ إذ براءته ممّا يعبد قومه، واتجاهه نحو الذي فطره هو عين معنى كلمة التوحيد (لا إله إلّا الله)، وقوله: ﴿**لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾، أي يرجع المشرك منهم بدعوة الموحّد إلى الله تعالى»[٢].

إذن، فقد جعل الله تعالى التوحيد باقياً في ذريّة إبراهيم(عليه السلام) وعقبه، ولا تخلو ذريّته من الموحّدين. وقد بيّنا في كتاب «العصمة» أنّ جميع المعاصي نوعٌ، بل مرتبةٌ من مراتب الشرك بالله تعالى، والتوحيد الذي جعله الله تعالى باقياً في عقب إبراهيم (عليه السلام) لابدّ أن يكون التوحيد الحقيقي، الذي لا يشوبه شيء من الشرك أبداً، ليستحقّ الإشادة به في القرآن الكريم، وإلّا فلا يمكن أن يريد به التوحيد الذي وصفه الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿**وَمَا**

---

(١) الأصول من الكافي: ج١، ص١٩٩، باب في فضل الإمام وصفاته.

(٢) البيان: ج٩، ص١٩٣؛ الكشّاف: ج٤، ص٢٤٦؛ التفسير الكبير: ج٢٧، ص٢٠٨؛ الميزان: ج١٨، ص٩٦.

يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُشْرِكُونَ﴾ (يوسف: ١٠٦).

هذا مضافاً إلى أنّ ظاهر الآية أنّ هذا التوحيد الباقي في عقبه هو التوحيد الإبراهيمي الذي لم يخالطه أدنى شرك بالله العظيم. لكن من كان يتحلّى بمثل هذا التوحيد الحقيقي علماً وعملاً؟ ومن كان يحمل بين جوانحه ما يحمله شيخ الموحّدين الذي ﴿**قَالَ** له **رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ**﴾ (البقرة: ١٣١)؟

لا شكّ أنّ الذي يتحلّى بذلك هو الذي ناله عهد الله سبحانه من ذريّة الخليل (عليه السلام) حينما قال: ﴿**وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾.

ومن هنا يتضح جليّاً بقاء الإمامة التي جعلها الله تبارك وتعالى لخليله إبراهيم (عليه السلام)، ببقاء تلك الكلمة المباركة في عقبه وذريّته[1].

وعلى هذا الأساس جاءت جملة من الروايات التي بيّنت أنّ هذه الكلمة الباقية في عقبه (عليه السلام) هي الإمامة.

عن أبي هريرة قال: سألت رسول الله (صلّى الله عليه وآله) عن قوله عزّ وجلّ: ﴿**وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ**﴾ قال: «**جعل الإمامة في عقب الحسين يخرج من صلبه تسعة من الأئمّة، ومنهم مهديّ هذه الأمّة**»[2].

---

(١) راجع: العصمة: ص٣٥.

(٢) كفاية الأثر: ص٨٦.

وأكتفي بهذا القدر من الآيات التي دلّت على استمرار الإمامة والخلافة إلى يوم القيامة، وهناك آيات أخرى تشير إلى هذه الحقيقة القرآنيّة، نؤجّل الحديث عنها إلى مواضعها المناسبة.

الطريق الثاني: الروايات

هناك طوائف متعدّدة من الروايات تشير إلى أنّ ظاهرة الإمامة مستمرّة غير منقطعة، نقف عند بعضها:

الطائفة الأولى: روايات حديث الثقلين

«هذا الحديث يكاد يكون متواتراً، بل هو متواتر فعلاً، إذا لوحظ مجموع رواته من الشيعة والسنّة في مختلف الطبقات. واختلاف بعض الرواة في زيادة النقل ونقيصته، تقتضيه طبيعة تعدّد الواقعة التي صدر فيها. ونقل بعضهم له بالمعنى، وموضع الالتقاء بين الرواة متواتر قطعاً.

وحسب الحديث لأن يكون موضع اعتماد الباحثين، أن يكون من رواته كلّ من صحيح مسلم، وسنن الدارمي، وخصائص النسائي، وسنن أبي داود، وابن ماجة، ومسند أحمد، ومستدرك الحاكم، وذخائر الطبري، وحلية الأولياء، وكنز العمّال، وغيرهم، وأن تعنى بروايته كتب المفسّرين أمثال الرازي، والثعلبي، والنيسابوري، والخازن، وابن كثير، وغيرهم، بالإضافة إلى الكثير من كتب التاريخ، واللغة، والسير، والتراجم.

وما أظن أنّ حديثاً يملك من الشهرة ما يملكه هذا الحديث، وقد أوصله ابن حجر في الصواعق المحرقة إلى نيّف وعشرين صحابيّاً. يقول في كتابه: (ثمّ اعلم أنّ لحديث التمسّك بذلك طرقاً كثيرة وردت عن نيّف وعشرين صحابيّاً)[١]، وفي غاية المرام وصلت أحاديثه من طرق السنّة إلى (٣٩ حديثاً)، ومن طرق الشيعة إلى (٨٢ حديثاً)»[٢].

بل في «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار» للإمام السيد حامد حسيني الكهنوي، ذكر أنّ هذا الحديث: «رواه عن النبيّ (صلّى الله عليه وآله) أكثر من ثلاثين صحابيّاً، وما لا يقلّ عن ثلاثمائة عالم من كبار علماء أهل السنّة، في مختلف العلوم والفنون، في جميع الأعصار والقرون، بألفاظ مختلفة وأسانيد متعدّدة، وفيهم أرباب الصحاح والمسانيد وأئمّة الحديث والتفسير والتاريخ، فهو حديث صحيح متواتر بين المسلمين»[٣].

ولسان الحديث، كما في رواية زيد بن أرقم: «**إنّي تركت فيكم**

---

(١) الصواعق المحرقة: ص١٤٨.

(٢) الأصول العامّة للفقه المقارن، دار الأندلس: ص١٦٤.

(٣) نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمّة الأطهار، لحجّة التاريخ والبحث والتحقيق الإمام السيّد حامد حسين الكهنوي، بقلم علي الحسيني الميلاني: ج١، ص١٨٥.

ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفونني فيهما»[١].

ومقتضى عدم افتراق العترة عن القرآن الكريم، هو بقاء العترة إلى جنب القرآن إلى يوم القيامة، وعدم خلوّ زمان من الأزمنة منهما، لأنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليه الحوض.

يقول ابن حجر: «وفي أحاديث الحثّ على التمسّك بأهل البيت إشارة إلى عدم انقطاع متأهّل منهم، للتمسّك به إلى يوم القيامة، كما أنّ الكتاب العزيز كذلك، ولهذا كانوا أماناً لأهل الأرض»[٢].

الطائفة الثانية: روايات «لا تخلو الأرض من قائم لله بحجّة»

ورد مضمون هذا الحديث بعبارات مختلفة في كلمات الأعلام من الفريقين؛ منهم الإسكافي المعتزلي في «المعيار والموازنة»، وابن قتيبة في «عيون الأخبار»، واليعقوبي في تاريخه، وابن عبد ربّه في «العقد الفريد»، وأبو طالب المكّي في «قوت القلوب»، والبيهقي في «المحاسن والمساوئ»، والخطيب البغدادي في تأريخه وغيرهم[٣].

---

(١) سنن الترمذي: ج٥، ص٦٦٤، الحديث: ٣٧٨٦.

(٢) الصواعق المحرقة: ص١٤٩.

(٣) المعيار والموازنة: ص٨١؛ عيون الأخبار: ص٧؛ تاريخ اليعقوبي: ج٢، ص٤٠٠؛ العقد الفريد: ج١، ص٢٦٥؛ قوت القلوب في معاملة المحبوب: ج١، ص٢٢٧؛

يقول ابن أبي الحديد: «كي لا يخلو الزمان ممن هو مهيمن لله تعالى على عباده، ومسيطر عليهم، وهذا يكاد يكون تصريحاً بمذهب الإماميّة، إلّا أنّ أصحابنا يحملونه على أنّ المراد به الأبدال»[١].

وقال ابن حجر: «وفي صلاة عيسى عليه السلام خلف رجل من هذه الأمّة، مع كونه في آخر الزمان، وقرب قيام الساعة، دلالة للصحيح من الأقوال، أنّ الأرض لا تخلو من قائم لله بحجّة»[٢].

أمّا في المجاميع الحديثيّة الشيعيّة، فقد وردت المئات من الروايات التي تؤكّد هذه الحقيقة، وهي أنّ الأرض لا تخلو من حجّة لله تعالى، وأنّها لو خلت لساخت بأهلها. ويمكن مراجعة جملة منها في بحار الأنوار، بحيث بلغت زهاء (١٢٠ رواية) بهذا المضمون أو ما يقرب منه. ومن أمثلة ذلك:

١. عن الإمام الصادق (عليه السلام): «**ولولا ما في الأرض منّا لساخت بأهلها**، ثمّ قال: **ولم تخلُ الأرض منذ خلق الله آدم مِن حجّةٍ لله فيها، ظاهر مشهور أو غائب مستور، ولا تخلو إلى أن تقوم**

المحاسن والمساوئ ص٤٠٠؛ تاريخ بغداد: ج٦، ص٤٧٩؛ المناقب للخوارزمي: ص١٣؛ مفاتيح الغيب للرازي: ج٢، ص١٩٢؛ فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ج٦، ص٢٧٠، الحديث: ٣، وج ١، ص٢٧٤، الحديث: ٣.

(١) شرح نهج البلاغة: ج١٨، ص٣٥١.

(٢) فتح الباري في شرح صحيح البخاري: ج٦، ص٣٨٥.

الساعة من حجّةٍ لله فيها»[١].

٢. قال الصادق (عليه السلام): «**لو لم يبقَ في الأرض إلّا رجلان لكان أحدهما الحجّة**»[٢].

الطائفة الثالثة: روايات «من مات ولم يعرف إمام زمانه»

أو ما يقرب من مضمونه، مثل: «**من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهليّة**» أو «**من مات وليس عليه إمام، فإنّ موتته موتة جاهليّة**» أو «**من مات بغير إمام مات ميتة جاهليّة**».

وتناقلت كتب الحديث السنّيّة فضلاً عن الموسوعات الحديثيّة الشيعيّة، هذا الحديث بألفاظٍ مختلفة، فقد نقله البخاري، ومسلم ، وابن حنبل، وابن حبّان، والطبراني، والحاكم النيسابوري، وأبو نعيم الإصفهاني، وابن الأثير الجزري، والطيالسي، والدولابي، والبيهقي، والسرخسي، وابن أبي الحديد، والنووي، والذهبي، وابن كثير، والتفتازاني، والهيثمي، والمتّقي الهندي، وابن الربيع الشيباني، والقندوزي الحنفي، والإسكافي المعتزلي، وغيرهم[٣].

---

(١) بحار الأنوار: ج٢٣، باب الاضطرار إلى الحجّة، الحديث: ١٠.

(٢) بحار الأنوار: ج٢٣، باب الاضطرار إلى الحجّة، الحديث: ٢٤.

(٣) صحيح البخاري: باب الفتن: ج٥، ص١٣؛ صحيح مسلم: ج٦، ص٢١، الحديث: ١٨٤٩؛ مسند أحمد: ج٢، ص٨٣؛ الإحسان بترتيب صحيح ابن حبّان: ج٧، ص٤٩، الحديث: ٤٥٥٤؛ المعجم الكبير للطبراني: ج١٠، ص٣٥٥، الحديث: ١٠٦٨٧؛ المستدرك: ج١، ص٧٧؛ حلية الأولياء: ج٣،

ولابدّ من الإشارة هنا إلى نكتة، وهي: قد يستشكل بعضٌ على جملة من هذه الروايات التي ترد في مثل هذه البحوث بأنّها ضعيفة السند، إلّا أنّ هذا الإشكال غير تامّ بحسب الموازين العلميّة الثابتة في محلّها؛ لأنّ هذه الروايات ليست هي آحاد، حتّى يمكن الإشكال السندي فيها، وإنّما هي من الكثرة بمكان، بنحو إمّا أن تكون متواترة، أو قريبة من ذلك، ومن الواضح أنّه في مثل هذه الحالة لا مجال للبحث السندي فيها، طبعاً مع مراعاة الخصوصيّات والعوامل الموضوعيّة والذاتيّة التي أشار إليها أستاذنا الشهيد الصدر (قدّس سرّه) في نظريّة حساب الاحتمالات، فإنّه مع الأخذ بعين الاعتبار تلك العوامل، لا ريب في حصول الاطمئنان للباحث المنصف، في صدور كثير من هذه الأحاديث عن النبيّ الأكرم (صلّى الله عليه وآله) وأئمّة أهل البيت (عليهم السلام).

ص٢٢٤؛ جامع الأصول: ج٤، ص٧؛ مسند الطيالسي: ص٢٥٩؛ الكنى والأسماء: ج٢، ص٣؛ سنن البيهقي: ج٨، ص١٥٦ ـ ١٥٧؛ المبسوط: ج١، ص١١٣؛ شرح نهج البلاغة: ج٩، ص١٠٠؛ شرح صحيح مسلم للنووي: ج١٢، ص٤٤؛ تلخيص المستدرك للذهبي: ج١، ص٧٧؛ تفسير ابن كثير: ج١، ص٥١٧؛ شرح المقاصد: ج٢، ص٢٧٥؛ مجمع الزوائد: ج٥، ص٢١٨ ـ ٢١٩؛ كنز العمّال: ج٣، ص٢٠٠؛ تيسير الوصول: ج٢، ص٣٥٠؛ ينابيع المودّة: ص١١٧؛ خلاصة نقض كتاب العثمانيّة للجاحظ: ص٢٩.

المحور الثاني
عدد الأئمّة

- تمهيد
- الروايات التي ذكرت عدد الأئمّة
- خصائص هذه الروايات

المحور الثاني
عدد الأئمّة

تمهيد

بعد أن ثبت في البحث السابق أنّ الإمامة ظاهرة مستمرّة غير منقطعة، نحاول في هذا البحث الوقوف على أنّ الأئمّة هل ينحصر عددهم في حدّ معيّن أم لا؟

تبنّى أتباع مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) حصر عدد الأئمّة باثني عشر إماماً، تبعاً لما بين أيديهم من الروايات الصحيحة الدالّة على ذلك.

حينئذ قد يثار إشكال على هذا الحصر، مؤدّاه أنّ هؤلاء إنّما اضطرّوا إلى ذلك لأسبابٍ تأريخيّة أو سياسيّة ونحوها، وإلّا فإنّ مقتضى ما تقدّم من البحث في المحور الأوّل هو استمرار الإمامة وعدم الوقوف بها عند حدٍّ معيّن.

غير أنّ إثارة مثل هذا الإشكال أمرٌ غريب، خصوصاً ممّن

يدّعي أنّه يريد الوقوف على هذه الأبحاث من خلال الموازين العلميّة بالبحث والتحقيق؛ وذلك لأنّنا عندما نرجع إلى صريح القرآن الكريم، نراه يعبِّر عن الرسول الأعظم (صلّى الله عليه وآله) بأنّه: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾ (النجم: ٣ـ ٤)، ويقول في حقّه: ﴿**وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الاَقَاوِيلِ * لاَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ**﴾ (الحاقّة: ٤٤ـ ٤٦).

ثمّ رتَّب القرآن على ذلك وجوبَ الأخذ منه (صلّى الله عليه وآله) حيث قال: ﴿**وَما آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾ (الحشر: ٧).

وتأسيساً على ذلك كلّه بيّن دورَ الرسول الأعظم (صلّى الله عليه وآله) حيث قال: ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ (النحل: ٤٤)، وهكذا قام الرسول (صلّى الله عليه وآله) ببيان ما أُمر بإبلاغه للناس، لذا يقول الإمام الرضا (عليه السلام): « **إنّ الله عزّ وجلّ لم يقبض نبيّه صلّى الله عليه وآله حتّى أكمل له الدين وأنزل عليه القرآن، فيه تبيان كلّ شيء، بيّن فيه الحلال والحرام، والحدود والأحكام، وجميع ما يحتاج إليه الناس كملاً، فقال عزّ وجلّ: ﴿ما فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾، وأنزل في حجّة الوداع وهي آخر عمره صلّى الله عليه وآله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الاِسْلامَ دِيناً﴾**

(المائدة: ٣)، **وأمر الإمامة من تمام الدين، ولم يمضِ صلّى الله عليه وآله حتّى بيّن لأُمّته معالم دينهم وأوضح لهم سبيله، وتركَهم على قصد سبيل الحقّ، وأقام لهم عليّاً عليه السلام علَماً وإماماً. وما ترك لهم شيئاً تحتاج إليه الأمّة إلّا بيّنه، فمن زعم أنّ الله عزّ وجلّ لم يكمل دينه فقد ردّ كتاب الله، ومن ردّ كتاب الله فهو كافر**»[1].

ومن الواضح أنّ أهمّ ما ينبغي بيانه في أمر الإمامة ـ التي بها كمال الدين وتمام النعمة، بل هي التي عبّر عنها القرآن الكريم بقوله: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ**﴾ (المائدة: ٦٧) بعد أن بيّن (صلّى الله عليه وآله) دوامها وعدم انقطاعها ـ هو بيان عددهم وتعيين أشخاصهم. وهذا ما نحاول الوقوف عليه في الأبحاث اللاحقة.

الروايات التي ذكرت عدد الأئمّة

ذكر المحقّق آية الله الصافي في كتابه القيّم (منتخب الأثر) أنّ الروايات التي ذكرت أنّ الخلفاء من بعد النبيّ الأكرم (صلّى الله عليه وآله) هم اثنا عشر، قد تصل إلى ما يتجاوز (٢٧٠ رواية) من طرق الفريقين[2].

---

(١) الأصول من الكافي: ج١، ص١٩٩، باب نادر جامع في فضل الإمام وصفاته.
(٢) منتخب الأثر في الإمام الثاني عشر، الطبعة الثالثة: ص١٠.

ولعلّ العدد أكثر من ذلك بكثير، كما ورد في «معجم أحاديث الإمام المهدي» أنّ: «مصادر حديث أنّ الأئمّة بعد النبيّ (صلّى الله عليه وآله) اثنا عشر، وأنّهم من قريش أو من أهل البيت (عليهم السلام) كثيرةٌ، وقد أفرد لها بعضهم كتيّباً خاصّاً، وقد جمعناها فرأيناها تبلغ مجلّداً كاملاً، لذلك اخترنا منها هذه النماذج فقط، وقد نوفّق لإكمال تحقيقها من مصادر الفريقين ونشرها مستقلّة»[1].

وكنموذج على ذلك، فقد خرّج مضمون هذا الحديث كلٌّ من: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، ومسند أحمد، وسنن الترمذي، وسنن أبي داود، والمعجم الكبير للطبراني، وحلية الأولياء، ومستدرك الحاكم، وصحيح مسلم بشرح النووي، ومشكاة المصابيح، والسلسلة الصحيحة للألباني، وعون المعبود فى شرح سنن أبي داود، والصواعق المحرقة، وتاريخ الخلفاء، وكنز العمّال، وغيرهم كثير[2].

---

(١) معجم أحاديث الإمام المهدي (عجّل الله فرجه): ج٢، ص٢٦٥، تأليف ونشر مؤسسة المعارف الإسلاميّة.

(٢) صحيح البخاري: كتاب الأحكام، باب الاستخلاف: ج٤، ص١٦٤؛ صحيح مسلم: ج٢، ص١١٩، كتاب الإمارة، أخرجه بتسعة طرق؛ مسند أحمد: ج٥ ص٩٠ و٩٣ و٩٧ و١٠٦ و١٠٧؛ سنن الترمذي ج٤ ص٥٠١؛ سنن أبي داود: ج٤، ص١٠٦، الحديث: ٧٢٧٩ و٤٢٨١؛ المعجم الكبير للطبراني: ج٢، ص٢٣٨، الحديث: ١٩٩٦؛ حلية الأولياء: ج٤، ص٣٣٢؛ مستدرك الحاكم: ج٣، ص٦١٨؛

ومن هذه الروايات: أخرج البخاري بسنده عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبيّ (صلّى الله عليه وآله) يقول: «**يكون اثنا عشر أميراً**ـ فقال كلمة لم أسمعها ـ فقال أبي: إنّه قال: **كلّهم من قريش**»[١].

وفي صحيح مسلم عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله): «**لا يزال الدين قائماً حتّى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلّهم من قريش**»[٢].

ويقول أحمد بن حنبل في مسنده عن مسروق، قال: «كنّا جلوساً عند عبد الله بن مسعود وهو يقرئنا القرآن، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن! هل سألتم رسول الله (صلّى الله عليه وآله) كم تملك هذه الأمّة من خليفة؟ فقال عبد الله: ما سألني عنها أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثمّ قال: نعم، ولقد سألنا رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، فقال: **اثني عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل**»[٣]. هذا بالإضافة إلى عشرات المصادر الشيعيّة.

صحيح مسلم بشرح النووي: ج١٢، ص٢٠١؛ مشكاة المصابيح للتبريزي: ج٣، ص٣٢٧، الحديث: ٥٩٨٣؛ السلسلة الصحيحة للألباني: الحديث: ٣٧٦؛ عون المعبود في شرح سنن أبي داود: ج١١، ص٢٦٢، شرح الحديث ٤٢٥٩؛ الصواعق المحرقة: ص١٢؛ تاريخ الخلفاء: ص١٠؛ كنز العمّال: ج١٣ ص٢٧.

(١) صحيح البخاري: ج٤ ص١٦٤، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف.

(٢) صحيح مسلم: ج٢، ص١١٩، باب: الناس تبع لقريش، أخرجه من تسعة طرق.

(٣) مسند أحمد: ج٥، ص٩٠.

خصائص هذه الروايات

تمتاز هذه الروايات التي ذُكرت بهذه الكيفيّة، وهذا العدد من الأسانيد والطرق من الصدر الأوّل إلى يومنا هذا، بمجموعة من الخصوصيّات هي:

الخصوصيّة الأولى: أنّ هذه الروايات لا يمكن لأحدٍ أن يتّهم أتباع أهل البيت (عليهم السلام) بوضعها واختلاقها، بعد أن آمنوا بأنّ عدد الأئمّة اثنا عشر؛ وذلك لورودها في أهمّ الصحاح والمسانيد السنّية قبل ذكرها في المصادر الشيعيّة، وأنّ جملة من طرقها تعدّ موثوقة لديهم حسب الموازين الرجاليّة عندهم، مضافاً إلى أنّ هذا العدد ذُكر قبل أن يكتمل عدد الأئمّة عند مدرسة أهل البيت (عليهم السلام).

وقد أشار إلى هذه الحقيقة جملةٌ من المحقّقين، منهم سيّدنا الشهيد الصدر (قدّس سرّه) حيث يقول: «قد أحصى بعض المؤلّفين روايات هذا الحديث النبويّ الشريف عن الأئمّة أو الخلفاء أو الأمراء بعده، أنّهم اثنا عشر، فبلغت الروايات أكثر من (٢٧٠ رواية)، مأخوذة من أشهر كتب الحديث عند الشيعة والسنّة، بما في ذلك البخاري ، ومسلم، والترمذي، ومسند أحمد، ومستدرك الحاكم على الصحيحين. وليست الكثرة العدديّة لهذه الروايات هي الأساس الوحيد لقبولها، بل هناك ـ إضافة إلى ذلك ـ مزايا

وقرائن تبرهن على صحّتها.

فالبخاري الذي نقل هذا الحديث، كان معاصراً للإمام الجواد (عليه السلام)، والإمامين الهادي والعسكري (عليهما السلام)، وفي ذلك مغزىً كبير؛ لأنّه يبرهن على أنّ هذا الحديث قد سُجِّل عن النبيّ (صلّى الله عليه وآله) قبل أن يتحقّق مضمونه، وتكتمل فكرة الأئمّة الاثني عشر فعلاً. وهذا يعني أنّه لا يوجد أيُّ مجال للشك في أن يكون نقل الحديث متأثّراً بالواقع الإمامي الاثني عشري وانعكاساً له، لأنّ الأحاديث المزيّفة التي تنسب إلى النبيّ (صلّى الله عليه وآله)، هي انعكاسات أو تبريرات لواقعٍ متأخّرٍ زمنيّاً، لا تسبق في ظهورها وتسجيلها في كتب الحديث ذلك الواقع الذي يشكّل انعكاساً له.

فمادمنا قد ملكنا الدليل المادّي على أنّ الحديث المذكور سبق التسلسل التاريخي للأئمّة الاثني عشر، وضُبط في كتب الحديث قبل تكامل الواقع الإمامي الاثني عشري، أمكننا أن نتأكّد من أنّ هذا الحديث ليس انعكاساً لواقع، وإنّما هو تعبيرٌ عن حقيقةٍ ربانيّةٍ نطق بها مَن لا ينطق عن الهوى، فقال: إنّ الخلفاء بعدي اثنا عشر، وجاء الواقع الإمامي الاثني عشري ابتداءً من الإمام عليّ (عليه السلام) وانتهاءً بالمهدي (عجل الله فرجه) ليكون التطبيق الوحيد

المعقول لذلك الحديث النبوي الشريف»[١].

الخصوصيّة الثانية: أنّ عدداً كبيراً من هذه الروايات ـ من طرق الفريقين ـ شبّهت هؤلاء الأئمّة والخلفاء بأنّهم كنقباء بني إسرائيل، كما في رواية أحمد، والحاكم النيسابوري، وغيرهما.

أخرج أحمد عن مسروق قال: «كنّا جلوس عند عبد الله بن مسعود، يقرئنا القرآن، فسأله رجل، فقال: يا أبا عبد الرحمن، هل سألتم رسول الله (صلّى الله عليه وآله) كم يملك هذه الأمّة من خليفة، فقال عبد الله: ما سألني عنها أحدٌ منذ قِدمتُ العراق قبلك، ثمّ قال: نعم، ولقد سألنا رسول الله (صلّى الله عليه وآله) فقال: **اثني عشر كعدّة نقباء بني إسرائيل**»[٢].

وفي رواية أخرى لابن مسعود، قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): «**يكون بعدي من الخلفاء عدّة أصحاب موسى**»[٣].

وقد ورد في التراث الشيعي عشرات الروايات التي تؤكّد الحقيقة السابقة، وشبَّهتهم بأنّهم عدّة نقباء بني إسرائيل أيضاً،

---

(١) بحث حول المهدي: آية الله السيّد الشهيد محمّد باقر الصدر: ص٥٤، معاونيّة الرئاسة للعلاقات الدوليّة في منظمة الإعلام الإسلامي.

(٢) مسند أحمد: ج٥، ص٩٠؛ الصواعق المحرقة: ص١٢؛ تاريخ الخلفاء: ص١٠.

(٣) كنز العمّال: ج١٣، ص٢٧.

يمكن الرجوع إليها في معجم أحاديث الإمام المهدي[١].

ومقتضى هذا التشبيه ـ كما يقول أستاذنا السيّد محمّد تقي الحكيم ـ أن يكون هؤلاء الأمراء معيّنين بالنصّ؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيباً**﴾ (المائدة: ١٢)، وعلى هذا الأساس فلا يمكن الوقوف على هؤلاء الخلفاء والأئمّة من خلال اختيار الأمّة، أو انتخاب أهل الحلّ والعقد لهم، بل لابدّ من الرجوع إلى من لا ينطق عن الهوى، للتعرّف عليهم والوقوف على أشخاصهم.

الخصوصيّة الثالثة: أنّ هذه الروايات افترضت لهم البقاء ما بقي الدين الإسلامي، أو حتّى تقوم الساعة، كما هو مقتضى الرواية التي جاءت في مسند أحمد؛ قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلم: «**لا يزال الدين قائماً حتّى يكون اثنا عشر خليفة من قريش**»[٢].

وأصرح من ذلك روايته الأخرى، عن عبد الله بن عمر، قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): «**لا يزال الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان**»، قال: وحرّك إصبعيه يلويهما هكذا[٣].

---

(١) معجم أحاديث الإمام المهدي: ج٢، ص٢٦٢.

(٢) مسند أحمد: ج٥، ص٨٦؛ صحيح مسلم: ج٦، ص٤.

(٣) مسند أحمد: ج٢، ص٢٩.

الخصوصيّة الرابعة: أنّ هذه الروايات جميعاً أكّدت أنّ هـؤلاء الخلفاء من قريش، بالإضافة إلى أنّ هناك عدداً كبيراً من الروايات ذكرت خصائص أخرى لهؤلاء الخلفاء والأئمّة، إلّا أنّها لم تأتِ في مصادر التراث السنّي، ولعلّنا نوفّق للإشارة إليها بعد ذلك.

لكن يبقى هناك تساؤل ملفت للنظر، هو أنّه بحسب الروايات التي وردت في الصحاح والمسانيد السنيّة، أنّ الأمّة سكتت ولم تستوضح من النبيّ الأكرم (صلّى الله عليه وآله) مَنْ هم هؤلاء الخلفاء الاثنا عشر؟ خصوصاً وأنّ النبيّ الأعظم، في مواضع متفرّقة وأماكن مختلفة، كان يؤكّد هذه الحقيقة، بالنحو الذي لم يدع مجالاً للمحقّق المنصف، أن يشكّك في مضمون هذه الروايات، وإن حاول ابن تيميّة التشكيك في ذلك، كما هي عادته في مثل هذه المواضع، حيث قال بعد قول العلّامة الحلّي في «منهاج الكرامة» (ولم يجعلوا الأئمّة محصورين في عدد معيّن): «فهذا حقّ؛ وذلك أنّ الله تعالى قال: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾ ولم يوقّتهم بعدد معيّن، وكذلك النبيّ صلّى الله عليه وسلّم في الأحاديث الثابتة عنه المستَفيضة ، لم يوقّت ولاة الأمر في عدد معيّن»[1]. وتبعه بعض الكتّاب المعاصرين.

---

(١) منهاج السنّة، ابن تيميّة: ج٣، ص٣٨١، نقلاً عن دراسات في منهاج السنّة لمعرفة ابن تيمية، مدخل لشرح منهاج الكرامة، تأليف السيد علي الحسيني

إلّا أنّ المحقّقين من أعلام القوم لمّا لم يجدوا طريقاً لردّ هذه الأحاديث الكثيرة، اضطربوا في بيان المراد منها. فبعضهم أظهر العجز عن فهم معناها؛ قال ابن العَربي المالكي: «ولم أعلم للحديث معنى»[1].

وقال ابن الجوزي: «قد أطلت البحث عن معنى هذا الحديث، وتطلّبت مظانّه، وسألت عنه، فلم أقع على المقصود»[2].

وذهب آخرون إلى توجيهها بما يتلاءم مع الواقع التاريخي الذي وُجد بعد رسول الله (صلّى الله عليه وآله) منهم ابن تيميّة في منهاج السنّة، حيث قال: «وفي الصحيحين عن جابر بن سمرة: أن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم قال: **لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة كلّهم من قريش**، ولفظ البخاري **اثني عشر أميراً**، وفي لفظ: **لا يزال أمر الناس ماضياً ولهم اثنا عشر رجلاً**، وفي لفظ: **لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة كلّهم من قريش**.

وهكذا كان. فكان الخلفاء: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، ثم تولّى من اجتمع الناس عليه وصار له عزّ ومنعة، معاوية، وابنه

الميلاني: ص٣٩٠.

(١) عارضة الأحوذي في شرح الترمذي: ج٩، ص٦٩، نقلاً عن دراسات في منهاج السنة: ص٣٩٣.

(٢) فتح الباري: ج١٣، ص١٨١، نقلاً عن دراسات في منهاج السنة: ص٣٩٤

يزيد، ثم عبد الملك، وأولاده الأربعة، وبينهم عمر بن عبد العزيز، وبعد ذلك حصل في دولة الإسلام ما هو باقٍ إلى الآن.

فإنّ بني أمية تولّوا على جميع أرض الإسلام، وكانت الدولة في زمنهم عزيزة. وأعظم ما نقمه الناس على بني أمّية شيئان: أحدهما: تكلّمهم في علي. والثاني: تأخير الصلاة عن وقتها.

وهؤلاء الاثنا عشر خليفة هم المذكورون في التوارة حيث قال في بشارته لإسماعيل: وسيلد اثني عشر عظيماً»[1].

ولست بصدد مناقشة هذا الكلام، لأنّ هذه الدراسة ليست موضوعة لهذا الغرض، وإنّما هدفي من نقل هذه العبارة هو بيان رأي هذا الرجل في يزيد وأولاد عبد الملك بن مروان، حيث يعتقد أنّ أمثال هؤلاء هم الذين بشّر الله إسماعيل (عليه السلام)، في التوراة بأنّهم العظماء الذين سيولدون له!!

أمّا أمثال الحسن والحسين (عليهما السلام) اللذين هما سيّدا شباب أهل الجنّة، وريحانتا رسول الله ـ بنصّ الفريقين من علماء المسلمين ـ فليسوا من أولئك العظماء الذين بُشِّر بهم إسماعيل (عليه السلام) بل حتّى أنّ الإمام عليّاً (عليه السلام) ليس من المقطوع به أنّه من الخلفاء الاثني عشر، كما يعتقد ابن تيمية. يقول: «وأمّا مروان

---

(١) منهاج السنّة: ج٨، ص٢٣٨، نقلاً عن دراسات في منهاج السنّة: ص٣٩٤.

وابن الزبير فلم يكن لواحد منهما ولاية عامّة، بل كان زمنه زمن فتنة، فلم يحصل فيها من عزّ الإسلام وجهاد أعدائه، ما يتناوله الحديث، ولهذا جعل طائفة من الناس خلافة عليّ من هذا الباب، وقالوا: لم تثبت بنصّ ولا إجماع».

ويقول في موضع آخر: «ومن ظنّ أنّ هؤلاء الاثني عشر هم الذين تعتقد الرافضة بإمامتهم، فهو في غاية الجهل، فإنّ هؤلاء ليس فيهم من كان له سيف إلّا عليّ بن أبي طالب، ومع هذا فلم يتمكّن في خلافته من غزو الكفّار ولا فتح مدينة، ولا قتَل كافراً، بل كان المسلمون قد اشتغل بعضهم بقتال بعض... فأيّ عز للإسلام في هذا، والسيف يعمل في المسلمين، وعدوّهم قد طمع فيهم ونال منهم».[1]

إذن يعتقد ابن تيمية أنّ أئمّة أهل البيت (عليهم السلام) ليسوا مصداقاً للعظماء الذين بُشِّر بهم إسماعيل (عليه السلام) وإنّما في رأيه: أنّ معاوية الذي سنّ سبَّ الإمام عليّ (عليه السلام) على منابر المسلمين لعشرات الأعوام، هو المستحقّ لأن يكون أحد مصاديق الخلفاء الاثني عشر.

يحدّثنا المدائني في كتاب الأحداث: أنّ معاوية كتب إلى عمّاله

---

(١) المصدر السابق.

نسخة واحدة، أن برئت الذمّة ممن روى شيئاً في فضل أبي تراب وأهل بيته. وقام الخطباء بعد ذلك بالنيل من عليّ وأهل بيته، حتى أدّت هذه الحالة في الشام كما يقول ابن عساكر: «أن تختم مجالس الوعظ بشتم عليّ عليه السلام»[1].

وكذلك يرى أن يزيد الذي قتل الحسين (عليه السلام) وأباح المدينة وهدم الكعبة، هو الذي يليق به أن يكون من العظماء الذين ذُكروا في التوراة.

يقول بعض المؤرّخين المعاصرين: «فكانت باكورة عمله أن قتل الحسين ابن بنت رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وسبى نساءه بصورة يذوب لها قلب كلّ إنسان، مهما اختلفت ملّته ونحلته، فضلاً عن المسلم الذي يعرف الحسين ومنزلته من رسول الله (صلّى الله عليه وآله) ومكانته من الإسلام.

وفي السنة الثانية أباح مدينة رسول الله، وأصبح جنده يجوسون خلال ديار الوحي ليفسدوا فيها ويهلكوا الحرث والنسل، يتدفّقون في شوارع ذلك البلد الطيب، يهجمون على البيوت، ليهتكوا أعراضاً، ويسلبوا أموالاً، وترى مخدّرات ذلك

---

(١) تاريخ ابن عساكر: ج٣، ص٤٠٢، نقلاً عن: الإمام الصادق والمذاهب الأربعة، أسد حيدر، دار الكتاب العربي: ج١، ص٣٢.

البلد كأسراب القطا تتخطّفها البزاة الجارحة، أو كقطعان الغنم تتناهبها الذئاب الضارية فهنّ تحت تصرّف أولئك الوحوش ثلاثة أيّام يفعلون ما شاءوا.

في السنة الثالثة هدم الكعبة. ولعلّها أبلغ أمنية لنفس الأمويّين، ليجعلوا يوماً بيوم الهبل واللات والعزّى. هذا هو وليّ عهد معاوية الذي عرف لياقته للحكم وصلاحيّته للأمر»[1].

ثمّ بعد هذا وذاك يرى ابن تيمية أنّ أولاد عبد الملك بن مروان هم الذين كان الإسلام في زمنهم عزيزاً، ويشكر الله أن الخلافة وقعت بيد بني العباس ولم تقع بيد رافضيّ، يقول: «ثمّ كان من نعم الله سبحانه ورحمته بالإسلام أنّ الدولة لمّا انتقلت إلى بني هاشم صارت في بني العباس، وإلّا فلو تولّى ـ والعياذ بالله ـ رافضيٌّ يسبّ الخلفاء والسابقين الأوّلين لقلب الإسلام»[2].

هذه هي عقيدة ابن تيمية في المراد من الخلفاء الذين عبّر عنهم الرسول الأعظم (صلّى الله عليه وآله) بقوله: «**لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة**».

ولقد أجاد القندوزي الحنفي عندما أجاب عن مثل هذه

---

(١) الإمام الصادق والمذاهب الأربعة: ج١، ص٣٣.

(٢) منهاج السنّة: ج٨، ص٢٣٨، نقلاً عن دراسات في منهاج السنّة: ص٣٩٤.

الأقوال بقوله: «قال بعض المحقّقين: إنّ الأحاديث الدالّة على كون الخلفاء بعده صلّى الله عليه وسلّم اثني عشر، قد اشتهرت من طرق كثيرة. فبشرح الزمان وتعريف الكون والمكان، عُلم أن مراد رسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ من حديثه هذا، الأئمة اثنا عشر من أهل بيته وعترته؛ إذ لا يمكن أن يحمل هذا الحديث على الخلفاء بعده من أصحابه، لقلّتهم عن اثني عشر، ولا يمكن أن نحمله على الملوك الأموية لزيادتهم على اثني عشر، ولظلمهم الفاحش إلّا عمر بن عبد العزيز، ولكونهم غير بني هاشم لأن النبيّ ـ صلّى الله عليه وآله ـ قال: كلّهم من بني هاشم، في رواية عبد الملك بن جابر، وإخفاء صوته (صلّى الله عليه وآله) يرجّح هذا القول؛ لأنهم لا يحسنون خلافة بني هاشم»[1].

من هنا نجد أنّ السيوطي، بعد أن أورد ما قاله العلماء في هذه الأحاديث المشكلة، خرج برأيٍ غريب، حيث قال: «وعلى هذا فقد وُجد من الاثني عشر، الخلفاء الأربعة، والحسن، ومعاوية وابن الزبير، و عمر بن عبد العزيز، وهؤلاء ثمانية، ويحتمل أن يضمّ إليهم المهديّ من العباسيين، لأنه فيهم كعمر بن عبد العزيز في بني أميّة، وكذلك الظاهر لِما أُوتيه من العدل، وبقي الاثنان

---

(١) ينابيع المودة: ج٣، ص١٠٥، باب ٧٧.

المنتظران، أحدهما: المهديّ؛ لأنه من أهل بيت محمّد»[١]. ولم يبيّن المنتظر الثاني. ورحم الله من قال في السيوطي: «إنه حاطب ليل» وما يقال عن السيوطي يقال عن ابن روزبهان في ردّه على العلّامة الحلّي وهو يحاول توجيه هذه الأحاديث[٢].

ولنرجع إلى التساؤل الذي أثرناه، وهو أنّه لماذا لم يسأل الأصحاب رسول الله (صلّى الله عليه وآله): من هم هؤلاء الخلفاء والأئمّة؟ وهنا توجد عدّة احتمالات:

الأوّل: أنّ الأمّة لم تهتمّ بذلك، رغم الاهتمام الخاصّ الذي أولاه الرسول الكريم لبيان هذه الحقيقة؛ من خلال العشرات بل المئات من الروايات التي بيّنت أنّ الرسول (صلّى الله عليه وآله) أشار إلى أنّ الخلفاء من بعده اثنا عشر.

وهذا الاحتمال لا يمكن قبوله، لأنّه طعنٌ واضحٌ في سيرة أصحاب الرسول (صلّى الله عليه وآله)، حيث تؤكّد لنا الوقائع التأريخيّة أنّهم كانوا يهتمّون بكلّ صغيرةٍ وكبيرةٍ من أمر هذا الدين، بل كانوا يسألون عن أمور لا تهمّهم؛ لذا نزل قوله تعالى: ﴿**لاَ تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ**﴾ (المائدة: ١٠١).

---

(١) تاريخ الخلفاء: ص١٢.

(٢) انظر: الأصول العامّة للفقه المقارن: ص١٨٠.

الثاني: أنّهم سألوا رسول الله (صلّى الله عليه وآلـه)، ولكنّ الرسول لم يهتمّ ببيان ذلك لهم.

وهذا أيضاً لا يمكن قبوله؛ لأنّه خلاف ما صرّح به القرآن بالنسبة إلى رسوله الأمين، حيث قال: ﴿**وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ**﴾ (التكوير: ٢٤)، بل هو مأمور ببيان ما نزل إليه من الأمر الإلهي ﴿**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾ (النحل: ٤٤) خصوصاً أنّ ذلك الأمر يرتبط بكمال الدين، بل بأساسه؛ لقوله تعالى: ﴿**وَإِن لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ**﴾ (المائدة: ٦٧).

الثالث: أنّ الأصحاب سألوا رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، وبيّنه لهم، من خلال بيانات متعدّدة وفي مواقع مختلفة، وبأساليب متنوعة، لكنّ الأجهزة الحاكمة حالت دون ذلك ومنعت عن تدوين حديث رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، بل أمرت بإحراق كلّ ما كتب في هذا المجال، ونهت عن تدوين ما هو في صدور الأصحاب.

وليس غريباً أن تقف السلطات التي أرادت أن تتسلّط على رقاب الأمّة باسم خلافة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وتمنع مَن هو منها كالقطب من الرحى، دون نشر مثل هذه الأحاديث التي بيّنت أحقيّة الإمام عليّ وأولاده بالخلافة والإمامة من بعده.

ومن هنا نستطيع الوقوف على جواب تساؤلٍ طالما أشار إليه

جملةٌ من أعلام السنّة المتقدّمين، وردّدته بعض الأقلام المعاصرة، وهو أنّه: لو كانت الخلافة والإمامة لعليّ وأولاده من الأمور التي أكّدها وركز عليها النبيّ الأكرم (صلّى الله عليه وآله) فلماذا أصيبت بمثل هذه الضبابيّة والإبهام، وصارت منشأً للنقض والإبرام.

الجواب: هو أنّ السلطات الحاكمة وأجهزتها الإعلاميّة كانت تعمل بكلّ ما وسعها من أجل طمس الحقائق التي لا ترتضيها، ولا تصبّ في مصالحها، كما نجد ذلك واضحاً بالنسبة إلى الإمام عليّ (عليه السلام)، وهو أقرب الصحابة إلى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) علماً وعملاً، حيث سُنَّ لعنُه وشتمُه على منابر المسلمين ولعشرات السنين، ولم يمرّ على رحلة الرسول الأعظم إلّا ثلاثين عاماً. فإذا كان بمقدور هذه الأجهزة كتمان الحقيقة وتشويهها، وإيصال الأمّة إلى هذا المستوى من الجهل بأقرب الصحابة إلى رسول الله (صلّى الله عليه وآله) فإنّ بإمكانها أيضاً أن تخفي الحقيقة المتعلّقة بالأئمّة الأحد عشر، بحيث تصبح تلك الحقائق المسلّمة قرآنيّاً غير واضحة في أذهان المسلمين بصورة عامّة، فيقع الاختلاف بينهم لا محالة. ولكن ﴿**وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ**﴾ (الأنفال: ٣٠) و﴿**يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ**﴾ (الصف: ٨).

المحور الثالث

تعيين مصاديق الأئمّة

- الروايات في المقام
- بعض دلالات حديث العترة
  - ✓ دلالته على عصمة العترة
  - ✓ دلالته على تمييزهم بالعلم بكل ما يتصل بالشريعة وغيرها
- طرق أخرى لتعيين مصاديق العترة
  - ✓ الطريق المباشر
  - ✓ الطريق الطولي
- الدليل التاريخي

المحور الثالث

تعيين مصاديق الأئمّة

الروايات في المقام

الواقع أنّ الأحاديث التي أشارت إلى أنّ الخلفاء اثنا عشر، عيّنت بنحوٍ واضحٍ مَن هم أولئك الخلفاء؟ وهذا هو مقتضى القاعدة في المسألة؛ لأنّه من الطبيعي عندما يصرّح الرسول الأعظم (صلّى الله عليه وآله) بأنّ خلفاءه من بعده اثنا عشر، لابدّ أن يذكرهم مباشرة أو بعد السؤال على الأقلّ.

وهذا ما نجده واضحاً في التراث الشيعي الذي تكلّم عن هذه الحقيقة بجلاء، ونحاول هنا الوقوف على بعض النماذج من هذه الروايات الكثيرة في المقام.

عن سلمان قال: قال رسول الله (صلّى الله عليه وآله): «الأئمّة بعدي اثنا عشر، ثمّ قال: **كلّهم من قريش، ثمّ يخرج قائمنا فيشفي صدور قوم مؤمنين، ألا إنّهم أعلم منكم فلا تعلّموهم، ألا إنّهم عترتي ولحمي ودمي، ما بال أقوام يؤذونني فيهم، لا أنالهم الله شفاعتي**»[1].

---

(١) كفاية الأثر: ص٤٤، باب ما جاء عن سلمان الفارسي.

وعن أبي ذرٍّ، قال: «سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: **من أحبّني وأهل بيتي، كنّا نحن وهو كهاتين**، وأشار بالسبّابة والوسطى، ثمّ قال: **أخي خير الأوصياء، وسبطي خير الأسباط، وسوف يُخرج الله تبارك وتعالى من صلب الحسين أئمّةً أبرار، ومنّا مهديُّ هذه الأمّة.** قلت: يا رسول الله، وكم الأئمّة بعدك؟ قال: **عدد نقباء بني إسرائيل**»[1].

وبسند آخر، عن أبي ذرّ (رحمه الله)، عن النبيّ (صلّى الله عليه وآله) في حديث طويل، وفيه: «**...وبعلها سيّد الوصيين وابنيها الحسين والحسين سيّدا شباب أهل الجنّة، وإنّهم إمامان إن قاما أو قعدا، وأبوهما خيرٌ منهما، وسوف يخرج من صلب الحسين تسعةٌ من الأئمّة معصومون، قوّامون بالقسط، ومنّا مهديُّ هذه الأمّة.**

قال: قلت: يا رسول الله فكم الأئمّة بعدك؟ قال: **عدد نقباء بني إسرائيل**»[2].

وعن أيّوب الأنصاري، قال: سمعت رسول الله (صلّى الله عليه وآله) يقول: «**أنا سيّد الأنبياء، وعلي سيّد الأوصياء، وسبطاي خير الأسباط، ومنّا الأئمّة المعصومون من صلب الحسين، ومنّا مهديّ**

---

(١) كفاية الأثر: ص٣٥، باب ما جاء عن أبي ذر.
(٢) كفاية الأثر: ص٣٦ـ٣٨.

هذه الأمّة. فقام إليه أعرابي فقال: يا رسول الله، كم الأئمّة من بعدك؟ قال: **عدد الأسباط وحواريي عيسى ونقباء بني إسرائيل**»[1].

وهذا الذي ذكرته الأحاديث ينسجم تماماً مع الخصوصيّات الأربع التي استفدناها في البحث السابق، وهي أنّهم اثنا عشر، وأنّهم معيّنون بالنصّ، وموجودون ما بقي الدين قائماً، وكلّهم من قريش، وبهذا تجد تلك الروايات تفسيرها الصحيح، بلا حاجة إلى ما تكلّفه السيوطي وغيره في بيان المراد منها.

بعض دلالات حديث الثقلين

على أنّنا في غنى عن هذه الروايات وغيرها، بحديث الثقلين نفسه، فهو الذي ترك بأيدينا الضابط الذي على أساسه يمكن معرفة خلفائه (صلّى الله عليه وآله)، حيث أنّه جعل المقياس فيهم هو عدم افتراقهم عن القرآن الكريم حتّى يردا عليه الحوض.

إذن فلنمسك بأيدينا هذا المقياس ونسبر به الواقع السلوكي لجميع من تسمّوا بالأئمّة والخلفاء بعده صلّى الله عليه وآله، لنقف على الأجدر بانطباق هذا الضابط عليه.

ومن هنا لابدّ من الوقوف على بعض دلالات هذا النصّ المتواتر بين المسلمين:

---

(١) كفاية الأثر: ص١١٣ ـ ١١٤.

١. دلالته على عصمة العترة

وبيان ذلك يتمّ من خلال النقاط التالية:

أوّلاً: «اقترانهم بالكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وتصريحه بعدم افتراقهم عنه، ومن البديهي أنّ صدور أيّة مخالفة للشريعة سواء كانت عن عمدٍ أو سهوٍ أو غفلة، تعتبر افتراقاً عن القرآن في هذا الحال، وإن لم يتحقّق انطباق عنوان المعصية عليها أحياناً، كما في الغافل والساهي. والمدار في صدق عنوان الافتراق عنه، عدم مصاحبته لعدم التقيّد بأحكامه، وإن كان معذوراً في ذلك، فيقال: فلان ـ مثلاً ـ افترق عن الكتاب وكان معذوراً في افتراقه عنه، والحديث صريحٌ في عدم افتراقهما حتّى يردا الحوض.

ثانياً: على أنّ تجويز الافتراق عليهم بمخالفة الكتاب وصدور الذنب منهم، تجويز للكذب على رسول الله (صلّى الله عليه وآله) الذي أخبر عن الله عزّ وجلّ بعدم وقوع افتراقهما، وتجويز الكذب عليه متعمّداً في مقام التبليغ والإخبار عن الله في الأحكام وما يرجع إليها من موضوعاتها وعللها، منافٍ لافتراض العصمة في التبليغ، وهي ممّا أجمعت عليها كلمة المسلمين على الإطلاق، حتّى نفاة العصمة بقولٍ مطلق.

يقول الشوكاني بعد استعراضه لمختلف مبانيهم في عصمة الأنبياء: «وهكذا وقع الإجماع على عصمتهم بعد النبوّة، من تعمّد الكذب في الأحكام الشرعيّة، لدلالة المعجزة على صدقهم، وأمّا الكذب غلطاً، فمنعه الجمهور وجوّزه القاضي أبو بكر»[١].

«ولا إشكال في أنّ الغلط لا يتأتّى في هذا الحديث لإصرار النبيّ (صلّى الله عليه وآله) على تبليغه في أكثر من موضع، وإلزام الناس بمؤدّاه، والغلط لا يتكرّر عادة»[٢].

٢. دلالته على تميزهم بالعلم بكلّ ما يتّصل بالشريعة وغيرها

كما يدلّ على ذلك اقترانهم بالكتاب الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة؛ لقوله تعالى: ﴿**ما فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ**﴾ (الأنعام: ٣٨)، وقوله تعالى: ﴿**وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ**﴾ (النحل: ٨٩). لذا ورد عنه (صلّى الله عليه وآله): «**لا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم**»[٣].

يقول ابن حجر: «تنبيه: سمّى رسول الله (صلّى الله عليه وآله)

---

(١) إرشاد الفحول: ص٣٤.

(٢) الأصول العامّة للفقه المقارن: ص١٦٦.

(٣) نوادر الأخبار فيما يتعلّق بأصول الدين، تأليف: المحدّث الكبير المولى محسن بن مرتضى الفيض الكاشاني، تحقيق مهدي الأنصاري، مؤسّسة مطالعات وتحقيقات فرهنكي، إيران: ص١٢٧.

القرآن وعترته، وهي بالمثنّاة الفوقيّة، الأهل والنسل والرهط الأدنون، الثقلين، لأنّ الثقل كلّ نفيس خطير مصون، وهذان كذلك، إذ كلّ منهما معدن العلوم اللدنيّة، والأسرار والحكم العليّة، والأحكام الشرعيّة، ولذا حثّ (صلّى الله عليه وآله) على الاقتداء والتمسّك بهم والتعلّم منهم، وقال: «**الحمد لله الذي جعل فينا الحكمة أهلَ البيت**».

وقيل: سمّيا ثقلين لثقل وجوب رعاية حقوقهما.

ثمّ إنّ الذي وقع الحث عليهم منه؛ إنّما هم العارفون بكتاب الله وسنّة رسوله، إذ هم الذين لا يفارقون الكتاب إلى الحوض، ويؤيّده الخبر السابق، «**ولا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم**»، وتميّزوا بذلك عن بقيّة العلماء، لأنّ الله أذهب عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً، وشرّفهم بالكرامات الباهرة، والمزايا المتكاثرة، وقد مرّ بعضها»[1].

إذن، فهذا النصّ المبارك يثبت لنا ضرورة عصمة العترة، مضافاً إلى عشرات الأدلّة القرآنيّة والروائيّة التي لا مجال للوقوف عليها في هذه العجالة.

نعم، قد يقال: إنّ العترة عنوان عامّ يمكن أن يشمل غير الأئمّة الاثني عشر، الذين تمسّك بهم الشيعة الإماميّة، لأنّه كما

---

(١) الصواعق المحرقة، دار الطباعة المحمدية، مصر: ص١٤٩.

ثبت في محلّه، أنّ القضيّة لا تثبت موضوعها، ومن هنا لا يمكن التمسّك بهذا الحديث وما يشابهه لتعيين مصاديق أحاديث "الخلفاء اثنا عشر"؛ لذا أشكل أبو زهرة في هذا الحديث بقوله: «وبعد التسليم بصحّة اللفظ نقول: بأنّه لا يقطع، بل لا يعيّن من ذكروهم من الأئمّة الستّة المتّفق عليهم عند الإمامية الفاطميين، وهو لا يعيّن أولاد الحسين دون أولاد الحسن، كما لا يعيّن واحداً من هؤلاء بهذا الترتيب»[1].

طرق أخرى لتعيين مصاديق العترة

ولكن هناك طرق عديدة من خلالها يمكن تعيين مصاديق العترة وأهل البيت نعرضها بإيجاز:

١. الطريق المباشر

الطريق الأوّل هو الطريق المباشر لتعيينهم من خلال الروايات المنقولة عن النبيّ الأكرم (صلّى الله عليه وآله)، والتي تنصّ عليهم بأسمائهم.

منها: ما ذكره في «ينابيع المودّة» عن كتاب «فرائد السمطين» بسنده عن مجاهد، عن ابن عبّاس، قال: قدِم يهودي يقال له نعثل، فقال: يا محمّد أسألك عن أشياء تلجلج في صدري منذ حين، فإن

---

(١) الإمام الصادق: ص١٩٩.

أجبتني عنها أسلمت على يديك. قال: **سل يا أبا عمارة**. فقال: يا محمّد، صف لي ربّك. فقال (صلّى الله عليه وآله): «**لا يوصف إلّا بما وصف به نفسه، وكيف يوصف الخالق الذي تعجز العقول أن تدركه، والأوهام أن تناله، والخطرات أن تجده، والأبصار أن تحيط به، جلّ وعلا عمّا يصفه الواصفون...**».

إلى أن قال السائل: صدقت. فأخبرني عن وصيّك من هو؟ فما من نبيّ إلّا وله وصيّ، وإنّ نبيّنا موسى بن عمران أوصى إلى يوشع بن نون.

فقال (صلّى الله عليه وآله): «**إنّ وصيّي عليّ بن أبي طالب، وبعده سبطاي الحسن والحسين، تتلوه تسعة أئمّة من صلب الحسين**».

قال: يا محمّد، فسمّهم لي.

قال: «**إذا مضى الحسين فابنه عليّ، فإذا مضى عليّ فابنه محمّد، فإذا مضى محمّد فابنه جعفر، فإذا مضى جعفر فابنه موسى، فإذا مضى موسى فابنه عليّ، فإذا مضى عليّ فابنه محمّد، فإذا مضى محمّد فابنه عليّ، فإذا مضى عليّ فابنه الحسن، فإذا مضى الحسن فابنه الحجّة محمّد المهدي**»[1].

ومنها عن الصادق (عليه السلام)، عن أبيه، عن آبائه (عليهم السلام) ، عن أمير المؤمنين (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (صلّى

---

(١) منتخب الأثر: ص٩٧، الباب الثامن، فيما يدل على الأئمّة الاثني عشر بأسمائهم.

الله عليه وآله): «**لمّا أسري بي إلى السماء، أوحى إليَّ ربّي جلّ جلاله، فقال: يا محمّد أطلعتُ على الأرض إطلاعة، فاخترتُك منها، فجعلتك نبيّاً، وشققتُ لك مِن اسمي اسماً، فأنا المحمود، وأنت محمّد، ثمّ أطلعتُ الثانية، فاخترتُ منها عليّاً، وجعلته وصيَّك وخليفتك، وزوجَ ابنتك، وأبا ذريّتك، وشققتُ له اسماً من أسمائي، فأنا العليُّ الأعلى وهو عليّ، وخلقتُ فاطمةَ والحسنَ والحسينَ مِن نورِكما، ثمّ عرضتُ ولايَتهم على الملائكة، فمَن قَبِلَها كان عندي من المقرّبين....**

إلى أن تقول الرواية:

يا محمّد تحبُّ أن تراهم؟ قلت: نعم يا ربّ، فقال عزّ وجلّ: ارفع رأسك، فرفعتُ رأسي، وإذ أنا بأنوار عليٍّ وفاطمة والحسن والحسين، وعليّ بن الحسين، ومحمّد بن عليّ، وجعفر بن محمّد، وموسى بن جعفر، وعليّ بن موسى، ومحمّد بن عليّ، وعليّ بن محمّد، والحسن بن عليّ، ومحمّد بن الحسن القائم في وسطهم كأنّه كوكبٌ دريّ... إلخ»[1].

وروايات المعراج التي تحدّثت عن هذه الحقيقة كثيرة جدّاً.

وعن جابر بن يزيد الجعفي، قال: «سمعتُ جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: لما أنزل الله عزّ وجلّ على نبيّه محمّد (صلّى الله عليه

---

(١) إكمال الدين: ج١، ص٢٥٢، باب ٢٣، الحديث: ٢.

وآله): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ (النساء: ٥٩) قلت: يا رسول الله، عرفنا الله ورسوله، فمن أولو الأمر الذين قرَن الله طاعتهم بطاعتك؟ فقال (صلّى الله عليه وآله): «**هم خلفائي يا جابر، وأئمّة المسلمين من بعدي، أوّلُهم عليُّ بن أبي طالب، ثمَّ الحسن، ثمَّ الحسين، ثمَّ عليَّ بن الحسين، ثم محمَّد بنُ عليّ المعروفُ [في التوراة] بالباقر، وستُدركه يا جابر. فإذا لقيته، فأقرئه منّي السلام، ثمَّ الصادق جعفر بن محمّد، ثمَّ موسى بن جعفر، ثمَّ عليُّ بن موسى، ثمَّ محمَّدُ بن عليّ، ثم عليُّ بنُ محمَّد، ثمَّ الحسن بنُ عليّ، ثمَّ سَمِيّي وكنيّي حجَّةُ الله في أرضه، وبقيَّتُه في عباده، ابنُ الحسَن بن عليّ، ذاك الذي يفتحُ اللهُ (تعالى ذِكرُه) على يديه مشارقَ الأرضِ ومغاربَها، ذاك الذي يغيبُ عن شيعتِه وأوليائِه غيبةً لا يثبتُ فيها على القول بإمامتِه إلّا مَنِ امتَحَنَ اللهُ قلبَهُ للإيمان.**

قال جابر: فقلتُ: يا رسولَ الله، فهل ينتفعُ الشيعة به في غيبته؟

فقال: [إي] **والَّذي بعثَني [بالنبوَّة] يستضيئُون بنورِه، وينتفعُونَ بوِلايته في غَيبته، كانتفاعِ الناس بالشَّمسِ وإن تجلَّلها سحابٌ. يا جابر هذا من مكنونِ سِرِّ الله، ومخزونِ علمِ الله، فاكتُمْهُ إلّا عن أهله.**

قال جابر بن يزيد: فدخل جابرُ بن عبد الله الأنصاري على عليّ بن الحسين (صلوات الله وسلامه عليه)، فبينما هو يحدّثه، إذ خرج محمّدُ بنُ عليٍّ الباقر عليه من عند نسائه، وعلى رأسه ذؤابة وهو

غلام، فلمّا بصُرَ به جابر ارتعدتْ فرائصه، وقامتْ كلُّ شعرةٍ على بدنه، ونظر إليه مليّاً، ثمَّ قال له: يا غلامُ أَقبِل. فأقبلَ. ثمَّ قال له: أدبِر. فأدبرَ، فقال جابر: شمائلُ رسولِ الله وربِّ الكعبة.

ثم قام فدنا منه، وقال له: ما اسُمك يا غلام؟

فقال: **محمّد.**

قال: ابنُ مَن؟

قال: **ابنُ عليَّ بنِ الحسين.**

قال: يا بنيَّ فدَتْكَ نفسي، فأنتَ إذاً الباقر؟

قال: **نعم.**

قال (صلوات الله عليه): **فأَبلِغني ما حمّلك رسولُ الله صلّى الله عليه وآله؟**

فقال جابر: يا مولاي، إنَّ رسول الله (صلّى الله عليه وآله) بشَّرني بالبقاء إلى أن ألقاك، وقال لي: إذ لقيتَهُ فأقرئه منِّي السلام. فرسولُ الله يا مولاي يُقرئك السلام.

فقال: أبو جعفر (صلوات الله عليه): **يا جابر، على رسول الله ما دامت السموات والأرض، وعليك يا جابر ـ كما بلَّغت ـ السلام.** فكان جابر بعد ذلك يختلف إليه ويتعلّم منه»[1].

---

(١) إعلام الورى بأعلام الهدى، أمين الإسلام أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي،

وقد أحصى الصافي الگلپايگاني في كتابه (منتخب الأثر) أكثر من خمسين رواية في هذا المجال، وقال بعد ذلك: «النصوص الواردة في ساداتنا الأئمّة الاثني عشر، بلغتْ في الكثرة حدّاً، لا يسعه مثلُ هذا الكتاب، وكتبُ أصحابِنا في الإمامة وغيرها مشحونةٌ بها، واستقصاؤُها صعبٌ جدّاً»[١].

٢. الطريق الطولي

الطريق الثاني هو طريق نقليٌّ أيضاً، ولكنّه طوليّ، ونعني به: أنّ النبيَّ الأكرم (صلّى الله عليه وآله) يعيّن بعضاً من هؤلاء الأئمّة من بعده، ثمّ يقوم كلّ واحدٍ مِن هؤلاء بتعيين الخليفة الذي يأتي بعده وهكذا، ومنها:

أ. الروايات الكثيرة التي نصّت على عصمة الإمام عليّ (عليه السلام) وهي متواترة بين الفريقين، مثل قوله (صلّى الله عليه وآله): «**عليّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ، يدور معه حيثما دار**»[٢]، وقوله (صلّى الله عليه

صحّحه وعلّق عليه: علي أكبر الغفاري: ص٣٧٥، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان؛ تأويل الآيات الظاهرة في فضائل العترة الطاهرة، تأليف المفسّر الكبير السيد شرف الدين علي الحسيني الاسترابادي الغروي، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرّفة: ص١٤١.

(١) منتخب الأثر: ص١٤٥.

(٢) شرح نهج البلاغة: ج١٨، ص٧٢، باب ٧٧.

وآله) لعمّار: «**يا عمّار إن رأيتَ عليّاً قد سلك وادياً، وسلِك الناس وادياً آخر، فاسلك مع عليٍّ ودع الناس، إنّه لن يَدلّك على ردى، ولن يُخرِجَك مِن هدى**»[١].

من هنا قال أبو القاسم البجلي وتلامذته من المعتزلة: «لو نازع عليٌّ عقيب وفاة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) وسلَّ سيفه لحكمنا بهلاك كلِّ مَن خالفه وتقدّم عليه، كما حكمنا بهلاك من نازعه حين أظهرَ نفسه، ولكنّه مالكَ الأمر وصاحبُ الخلافة، إذا طلبها وجبَ علينا القولُ بتفسيق مَن ينازعُه فيها، وإذا أمسك عنها وجَبَ علينا القولُ بعدالة مَن أغضى له عليها، وحُكمه في ذلك حكمُ رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، لأنّه قد ثبتَ عنه في الأخبار الصحيحة أنّه قال: **عليٌّ مع الحقِّ والحقُّ مع عليّ، يدور معه حيثما دار**، وقال له غير مرّةٍ: **حَربُك حَربي وسِلْمُك سِلْمي**»[٢].

لذا قال (عليه السلام) عن نفسه في مواضع متعدّدة من النهج: «**إخوانُنا وأهلُ دعوتنا، استقالونا واستراحوا إلى كتاب الله... وأنّ الكتاب لَمَعِي، ما فارَقْتُه مُذ صَحِبْتُه**»[٣]. ونعلم جميعاً أنّه صحب الكتاب وهو دون العاشرة.

---

(١) كنز العمّال: ج١١، ص٦١٣ ـ ٦١٤، الحديث: ٣٢٩٧٢.

(٢) شرح نهج البلاغة: ج٢، ص٢٩٧، باب ٣٧.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٢٢.

وقال أيضاً: «**أيُّهَا الناس، إنّي قد بَثَثْتُ لكمُ المواعظَ الَّتي وعظَ الأنبياءُ بها أممَهُم، وأدّيتُ إليكم ما أدّتِ الأوصياءُ إلى مَن بعدَهم، وأدّبتُكُم بِسَوْطي، فلم تَسْتَقِيموا، وَحَدَوْتُكُم بالزَّواجِر فلَم تستَوْسقوا، للّهِ أنتم، أتتوقَّعونَ إماماً غيري يَطَأُ بِكُمُ الطريق، ويُرشِدُكُم السبيل**»[1].

وقال أيضاً: «**والله ما كتمتُ وَشمة، ولا كذبتُ كذبة**»[2].

وقال أيضاً: «**فاتّقِ الله وَارْدُد إلى هؤلاء القومِ أموالَهم، فإنّك إن لم تفعلْ ثمّ أمكنني الله منكم لأعذُرنّ إلى الله فيك، ولأضربنَّك بسيفي الذي ما ضَرَبْتُ به أحداً إلّا دخلَ النار**»[3].

ثمّ إنّ الإمام بعد أن ثبتت عصمته وإمامته من خلال تلك البيانات، عرّف للأمّة أهل بيت رسول الله (صلّى الله عليه وآله) ببيانات كثيرة في النهج، نقف عند بعضها:

قال (عليه السلام): «**لا يقاس بآل محمّد صلّى الله عليه وآله، مِن هذه الأمّة أحد، ولا يستوي بهم مَن جَرَتْ نعمتُهم عليه أبداً، هم أساسُ الدين، وعماد اليقين، إليهم يفيء الغالي، وبهم يلحق التالي،**

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٨٢.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٦.

(٣) نهج البلاغة، رسائل الإمام، رسالة رقم ٤١.

ولهم خصائص حقُّ الولاية وفيهم الوصيّة والوراثة»[١].

ثمّ قال عليه السلام: «**انظروا أهلَ بيت نبيّكم، فالزموا سمتهم، واتْبعوا أثرهم، فلن يُخرجوكم من هدى، ولن يُعيدوكم في ردى، فإن لبدوا فالْبدوا، وإن نهضوا فانهضوا، ولا تسبقوهم فتضلّوا، ولا تتأخّروا عنهم فتهلكوا**»[٢].

وقال أيضاً: «**ألا إنّ مثَلَ آل محمّد صلّى الله عليه وآله كمثَلِ نجوم السماء، إذا خوى نجمٌ، طلعَ نجم، فكأنّكم قد تكاملتْ مِن الله فيكم الصنائع، وأراكم ما كنتم تأملون**»[٣].

وقال أيضاً: «**فأين تذهبون، وأنّى تؤفكون، والأعلام قائمة، والآيات واضحة ، والمنار منصوبة، فأين يُتاه بكم، وكيف تَعمهون، وبينكم عترةُ نبيِّكم، وهم أزمّةُ الحقّ، وأعلامُ الدين، وألْسِنَةُ الصدق، فأَنزِلوهم بأحسنِ منازلِ القرآن، ورِدُوهم وُرُودَ الهيمِ العطاش**»[٤].

مع كلّ هذه النصوص وعشرات غيرها، تأتي بعض الأقلام لتقول: إنّ أئمّة أهل البيت (عليهم السلام) وعلى رأسهم الإمام عليّ

---

(١) نهج البلاغة، الخطبة رقم ٢.
(٢) نهج البلاغة، الخطبة رقم ٩٧.
(٣) نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٠٠.
(٤) نهج البلاغة، الخطبة رقم ٨٧.

ابن أبي طالب، لم يدّعوا لأنفسهم العصمة، ولم يقولوا ما قالته الشيعة عنهم، وإنّما هي من اختلاقات فلاسفة الشيعة ومتكلّميهم، والأمر كما ترى.

ب. **حديث الكساء**: رواه الفريقان بطرق كثيرة وأساليب مختلفة، وأماكن متعدّدة أشرنا إليها في كتاب العصمة[١]. ويمكن مراجعته تفصيلاً في كتاب آية التطهير[٢].

وقد رواه مسلم في صحيحه، والحاكم في مستدركه، والبيهقي في سننه الكبرى، وكلّ من الطبري وابن الأثير والسيوطي في تفاسيرهم، وغيرهم كثير، فقد ورد عن عائشة قالت: «خرج رسول الله (صلّى الله عليه وآله) غداةً وعليه مرط مرحّل من شعر أسود، فجاء الحسن بن عليّ فأدخله، ثمّ جاء الحسين، فدخل معه، ثمّ جاءت فاطمة، فأدخلها، ثمّ جاء عليّ فأدخله، ثمّ قال: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾»[٣].

---

(١) العصمة: محاضرات المرجع الديني السيّد كمال الحيدري، بقلم محمّد القاضي: ص١٩٩ ـ ٢٢٨.

(٢) آية التطهير في أحاديث الفريقين: ج٢، ص١٥٩ ـ ٣١٢.

(٣) صحيح مسلم: ج٧، ص١٣٠؛ مستدرك الحاكم: ج٣ ص١٤٧؛ سنن البيهقي: ج٢، ص١٤٩؛ تفسير الطبري: ج٢٢، ص٥؛ الدرّ المنثور: ج٥، ص١٩٨؛ تفسير ابن كثير: ج٣، ص٤٨٥.

ويقول الآلوسي في هذا المجال: «وأخبار إدخاله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ عليّاً وفاطمة وابنيهما ـ رضي الله تعالى عنهم ـ تحت الكساء، وقوله ـ عليه الصلاة والسلام ـ : **اللّٰهُمَّ هؤلاء أهل بيتي**، ودعائه لهم، وعدم إدخال أم سلمة، أكثر من أن تحصى، وهي مخصّصة لعموم أهل البيت، بأيّ معنىً كان البيت. فالمراد بهم من شملهم الكساء، ولا يدخل فيهم أزواجه صلّى الله عليه وسلّم»[1].

وقال الرازي في تفسيره الكبير في ذيل قوله تعالى: ﴿**قُل لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى**﴾ (الشورى: ٢٣). وأنا أقول: «آل محمّد (صلّى الله عليه وسلّم) هم الذين يؤول أمرهم إليه، فكلّ من كان أمرهم إليه أشدّ وأكمل، كانوا هم الآل.

ولا شكّ أنّ فاطمة وعليّاً والحسن والحسين، كان التعلّق بينهم وبين رسول الله (صلّى الله عليه وسلم) أشدّ التعلّقات، وهذا كالمعلوم بالنقل المتواتر، فوجب أن يكونوا هم الآل. وأمّا غيرهم، فهل يدخلون تحت لفظ الآل، فمختلف فيه»[2].

ويقول بعض الأعلام المعاصرين: «والذي يبدو أنّ الغرض من حصرهم تحت الكساء، وتطبيق الآية ـ آية التطهير ـ عليهم،

---

(١) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: ج٢٢،ص ١٤، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٢) التفسير الكبير: ج٢٧، ص١٦٦.

ومنع حتّى أمّ سلمة من الدخول معهم، كما ورد في روايات كثيرة، هو التأكيد على اختصاصهم بالآية، وقطع الطريق على كلّ ادّعاء بشمولها لغيرهم. وكأنّ النبيّ (صلّى الله عليه وآله) قد خشى أن يستغلّ بعضهم قربه منه، فيزعم شمول الآية له، فحاول قطّع السبيل عليهم بالتأكيد على تطبيقها على هؤلاء بالخصوص، وتكرار هذا التطبيق، حتّى تألفه الأسماع، وتطمئنّ إليه القلوب»[١].

وهذا ما ورد في روايات عديدة أشار إليها السيوطي في الدرّ المنثور ، قال: «أخرج ابن جرير وابن مردويه عن أبي الحمراء ـ رضي الله عنه ـ قال: حفظت من رسول الله ـ صلّى الله عليه وآله ـ ثمانية أشهر بالمدينة، ليس من مرّة يخرج إلى صلاة الغداة، إلّا أتى إلى باب عليّ ـ رضي الله عنه ـ فوضع يده على جنبتي الباب، ثمّ قال: **الصلاة الصلاة، إنّما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيراً**»[٢].

جـ ـ خروجه إلى المباهلة: روى مسلم في صحيحه، عن عامر بن سعد بن أبي وقّاص، عن أبيه، قال: «أمر معاوية بن أبي سفيان سعداً فقال: ما يمنعك أن تسبَّ أبا تراب؟ قال: أمّا ما ذكرتُ ثلاثاً قالهنّ رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، فلن أسبّه، لئن يكون لي

---

(١) الأصول العامّة للفقه المقارن: ص١٥٦.

(٢) الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور، دار الفكر: ج٦، ص٦٠٦.

واحدة منهنّ، أحبّ إليَّ من حمر النعم، سمعتُ رسول الله (صلّى الله عليه وآله) يقول حين خلفه في بعض مغازيه، فقال له عليّ: يا رسول الله خلّفتني مع النساء والصبيان؟ فقال له رسول الله (صلّى الله عليه وآله): **أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى، إلّا أنّه لا نبي بعدي؟**، وسمعته يقول يوم خيبر: **لأعطيّن الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله**، قال: فتطاولنا لها، فقال: **ادعوا لي عليّاً**، فأُتي به أرمد العين، فبصق في عينه، ودفع الراية إليه، ففتح الله على يديه، ولمّا نزلت هذه الآية: ﴿**فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ**﴾ (آل عمران: ٦١) دعا رسول الله صلّى الله عليه وآله عليّاً وفاطمة وحسناً وحسيناً، وقال: **اللّٰهُمَّ هؤلاء أهل بيتي**».

وروى ذلك الترمذي في صحيحه، وأبو المؤيّد في كتاب فضائل علي، وأبو نعيم في الحلية، والحمويني الشافعي في فرائد السمطين.

وفي قوله (صلّى الله عليه وآله): «**اللّٰهُمَّ هؤلاء أهل بيتي**»، دلالة واضحة على أنّ هؤلاء ـ لا غيرهم ـ أهل بيت النبيّ (صلّى الله عليه وآله) وعترته، لما ينطوي عليه الكلام من القصر والاختصاص.

وعلى كلّ حال، فإنّ خلاصة هذا الطريق، أنّه بعد أن تعيّن عدد من المعصومين من أهل البيت في الخطوة الأولى، كما تمّ لعلي

وفاطمة والحسن والحسين، يأتي دور هؤلاء لتعيين كلّ سابق، الإمام اللاحق له.

وهذا ما نجده واضحاً في كثير من الروايات التي عيّنَ فيها كلُّ سابقٍ اللاحقَ له ونصَّ عليه.

لا يقال: إنّ بعض هذه الروايات إمّا هي ضعيفة السند، وعلى فرض صحّتها فهي آحاد، لا يمكن الاعتماد عليها في الأصول الاعتقاديّة كمبحث الإمامة.

فإنّه يقال: حتّى لو سلّمنا ما يقوله المستشكل، فإنّه لا نعتمد على خصوص هذه الروايات لتعيين الأئمّة من السجّاد (عليه السلام) إلى القائم (عليه السلام)، وإنّما يضاف إليها عشرات الروايات التي تحدّثت عن أسمائهم جميعاً، كما في الطريق الأوّل.

الدليل التاريخي

مضافاً إلى دليل آخر يمكن اعتماده في هذا المجال وهو الدليل التأريخي، لإثبات إمامتهم، وتوضيحه كما قرّره أستاذنا الحكيم في الأصول العامّة:

«إنّ هؤلاء الأئمّة الاثني عشر، قد ادّعوا لأنفسهم الإمامة في عرض السلطات الزمنيّة، واتّخذوا من أنفسهم، كما اتّخذهم الملايين من أتباعهم قادة للمعارضة السلميّة للحكم القائم في

زمنهم، وكانوا عرضة للسجون والمراقبة، وكثير منهم قُتِل بالسمّ، وفيهم من استشهد في ميدان الجهاد على أيدي القائمين بالحكم، وفي هؤلاء من تولّى الإمامة وهو ابن عشرين سنة كالحسن العسكري (عليه السلام)، بل فيهم من تولّى منصبها وهو ابن ثمان كالإمامين الجواد والهادي (عليهما السلام).

ومن المعروف عن الشيعة ادّعاؤهم العصمة لأئمّتهم الملازمة لدعوى الإحاطة في شؤون الشريعة جميعها، بل ادّعوا الأعلميّة في جميع الشؤون وهم أنفسهم صرّحوا بذلك»[1]. ومن كلماتهم في ذلك:

١. عن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) حيث يقول: «**نحن شجرة النبوّة، ومحطّ الرسالة، ومختلف الملائكة، ومعادن العلم، وينابيع الحكمة**»[2].

٢. وعنه (عليه السلام) أيضاً: «**أين الذين زعموا أنّهم الراسخون في العلم دوننا، كذباً وبغياً، أن رفعنا الله ووضعهم، وأعطانا وحرَمهم، وأدخلنا وأخرجهم، بنا يُستعطى الهدى، ويُستجلى العمى، إنّ الأئمّة من قريش، غُرسوا في هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تَصلح الولاة من غيرهم**»[3].

---

(١) الأصول العامّة للفقه المقارن: ص١٨١.

(٢) نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٠٩.

(٣) نهج البلاغة، الخطبة رقم ١٤٤.

٣. وقال الإمام السجّاد (عليه السلام): «**وذهب آخرون إلى التقصير في أمرنا، واحتجّوا بمتشابه القرآن، فتأوّلوه بآرائهم، واتّهموا مأثور الخبر فينا** ـ إلى أن قال ـ : **وإلى من يفزع خلف هذه الأمّة، وقد دُرِست أعلام الملّة، ودانت الأمّة بالفرقة والاختلاف، يكفّر بعضهم بعضاً، والله تعالى يقول: ﴿وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾** (آل عمران: ١٠٦) **فمَن الموثوق به على إبلاغ الحجّة، وتأويل الحكمة، إلّا أهل الكتاب، وأبناء أئمّة الهدى، ومصابيح الدجى، الذين احتجّ اللهُ بهم على عباده، ولم يدَع الخلق سدىً مِن غير حجّة، هل تعرفونهم أو تجدونهم، إلّا من فروع الشجرة المباركة، وبقايا الصفوة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهيراً**»[1].

٤. وقال الإمام الصادق (عليه السلام): «**إنّ الله عزّ وجلّ أوضح بأئمّة الهدى من أهل بيت نبيّنا عن دينه، وأبلج بهم عن سبيل منهاجه، وفتح بهم عن باطن ينابيع عِلمه.**

ـ إلى أن يقول ـ : **فلم يزل الله تبارك وتعالى يختارهم لخلقه، من وُلد الحسين عليه السلام من عَقِب كلّ إمام، يصطفيهم لذلك، ويجتبيهم ويرضَى بهم لخلقه، ويرتضيهم، كلَّما مضى منهم إمامٌ،**

---

(١) كشف الغمّة: ج٢، ص٩٩.

نصب لخلقه من عَقِبه إماماً، علَماً بيّناً، وهادياً نيّراً، وإماماً قيّماً، وحجّةً عالماً، أئمّةٌ من الله، يهدون بالحقّ وبه يعدلون، حُجَجُ الله ودعاتُه ورعاتُه على خلقه... جعلهم حياةً للآنام، ومصابيح للظلام، ومفاتيح للكلام، ودعائم للإسلام، جرت بذلك فيهم مقادير الله على محتومها»[1].

٥. وقال الإمام الرضا (عليه السلام): «**إنّ الإمامة هي منزلة الأنبياء وإرث الأوصياء، إنّ الإمامة خلافة الله وخلافة الرسول صلّى الله عليه وآله، ومقام أمير المؤمنين عليه السلام، وميراث الحسن والحسين عليهما السلام، إنّ الإمامة زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا، وعزّ المؤمنين، إنّ الإمامة أسُّ الإسلام النامي، وفرعه السامي.**

ـ إلى أن يقول ـ : الإمامُ واحدُ دهره، لا يدانيه أحد، ولا يعادله عالم، ولا يوجد منه بدَل، ولا له مِثل ولا نظير، مخصوصٌ بالفضل كلّه من غير طلب منه له ولا اكتساب، بل اختصاص من المفضّل الوهّاب....

أتظنّون أنّ ذلك يوجد في غير آل الرسول صلّى الله عليه وآله، كذَّبتهم والله أنفسهم، ومنّتهم الأباطيل، فارتقوا مرتقىً صعباً

---

(١) الأصول من الكافي: ج١، ص٢٠٣، باب نادر وجامع في فضل الإمام وصفاته، الحديث: ٢.

دحضاً، تزلُّ إلى الحضيض أقدامهم، راموا إقامة الإمام بعقولٍ حائرةٍ بائرةٍ ناقصة، وآراء مضلّة، فلم يزدادوا منه إلّا بعداً، ولقد راموا صعباً، وقالوا إفكاً، وضلّوا ضلالاً بعيداً....

وأنّ العبد إذا اختاره الله عزّ وجلّ لأمور عباده، شرح صدره لذلك وأودع قلبه ينابيع الحكمة، وألهمه العلم إلهاماً، فلم يَعْيَ بعده بجواب، ولا يحير فيه عن الصواب، فهو معصومٌ مؤيّد، موفّقٌ مسدّد، قد أَمِنَ مِن الخطايا والزلل والعثار، يخصُّه الله بذلك ليكون حجّتَه على عباده، وشاهده على خلقه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم»[1].

ونظير هذه الأقوال كثيرٌ في كلام أئمّة أهل البيت (عليهم السلام). من هنا قد يقال: «أمَا كان بوسع السلطة وهي تملك ما تملك من وسائل القمع، أن تقضي على هذه الجبهة من المعارضة ذات الدعاوى العريضة من أيسر طرقها، وذلك بتعريض أئمّتها لشيء من الامتحان العسير في بعض ما يملكه العصر من معارف، وبخاصّة ما يتّصل بغوامض الفقه والتشريع، ليسقط دعواها في الأعلمية من الأساس، أو يعرّضهم إلى شيءٍ من الامتحان في الأخلاق والسلوك ليسقط ادّعاؤهم العصمة. وإذا كان في الكبار

---

(١) الأصول من الكافي: ج١، ص٢٠٠، الحديث: ١.

منهم عصمة وعلم، نتيجة دربةٍ ومعاناة، فما هو الشأن في ابن عشرين عاماً أو ابن ثمان، فهل تملك الوسائل الطبيعيّة تعليلاً لتمثّلهم لذلك كلّه. ولو كان هؤلاء الأئمّة في زوايا أو تكايا، وكانوا محجوبين عن الرأي العام ـ كما هو الشأن في أئمّة الإسماعيليّة، أو بعض الفرق الباطنيّة ـ لكان لإضفاء الغموض والمناقبيّة على سلوكهم من الأتباع مجال، ولكن ما نصنع وهم مصحرون بأفكارهم وسلوكهم وواقعهم، تجاه السلطة وغيرها من خصومهم في الفكر، والتأريخُ حافلٌ بمواقف السلطة منهم ومحاربتها لأفكارهم، وتعريضهم لمختلف وسائل الإغراء والاختبار، ومع ذلك فقد حفل التأريخ بنتائج اختباراتهم المختلفة وسجّلها بإكبار. ولقد حدّث المؤرّخون عن كثير من هذه المواقف المحرجة، وبخاصّة مع الإمام الجواد، مستغلّين صغر سنّه عند تولّي الإمامة. وحتّى لو افترضنا سكوت التأريخ عن هذه الظاهرة، فإنّ من غير الطبيعي أن لا تحدث أكثر من مرّة، تبعاً لتكرّر الحاجة إليها، وبخاصّة أنّ المعارضة كانت على أشدّها في العصور العبّاسيّة.

وطريقة إعلان فضيحتهم بإحراج أئمّتهم فيما يدّعونه من علم واستقامة سلوك، وإبراز سخفهم لاحتضانهم أئمّة بهذا السنّ وهذا المستوى لو أمكن ذلك، أيسرُ بكثيرٍ من تعريض الأمّة إلى

حروبٍ قد يكون الخليفة نفسه من ضحاياها، أو تعريض هؤلاء الأئمّة إلى السجون والمراقبة أو المجاملة أحياناً... وإذا كان للصدفة ـ وهي مستحيلة ـ مجالها في امتحان ما، بالنسبة إلى شخص ما، فليس لها موقع بالنسبة إليه في مختلف المجالات، فضلاً عن تكرّرها بالنسبة إلى جميع الأئمّة، صغارهم وكبارهم، كما يحدّث في ذلك التأريخ.

وأظنّ أنّ في هذه الاعتبارات التي ذكرناها مجتمعةً ما يغني عن استيعاب كلّ ما ذُكر في تشخيص المراد من أهل البيت»[1].

(١) الأصول العامّة للفقه المقارن: ص١٨٢.

المحور الرابع

المهدي حيّ أم سيولد؟

- أحاديث المهديّ في كلمات علماء المسلمين
- جهة الخلاف
- طرق إثبات حياة المهدي
- نماذج من الروايات في المهديّ المنتظر

المحور الرابع

المهدي، هل هو حي، أم سيولد بعد ذلك؟

أحاديث المهديّ في كلمات علماء المسلمين

تعتبر مسألة الإمام المهديّ (عجّل الله فرجه) من المسائل الأساسيّة في بحث الإمامة الخاصّة، من هنا ورد التركيز عليها في التراث الشيعي، بما يناسب موقعها المهمّ هذا. كما أنّ فكرة مجيء المصلح في آخر الزمان، فكرةٌ لا خلاف عليها بين علماء المسلمين عامّة، حيث اتّفقت كلمتهم ـ إلّا من شذّ منهم ـ على أنّه لابدّ أن يأتي في آخر الزمان من يُصلح الأرض، ويملؤها قسطاً وعدلاً، بعد أن مُلئت ظلماً وجوراً.

وممّن صرّح بأحاديث المهديّ: الترمذيُّ في السنن، والنيسابوريُّ في المستدرك، والبغَويُّ في مصابيح السنّة، وابنُ الأثير في النهاية، وابنُ تيميّة في منهاج السنّة، والذهبيُّ في تلخيص المستدرك، والتفتازانيُّ في شرح المقاصد، والهيثميُّ في مجمع الزوائد، والجزريُّ

الدمشقي في أسنى المطالب، والصبّانُ في إسعاف الراغبين، والشوكانيُّ وعشراتٌ غيرهم[١].

وصحّح النيسابوري كثيراً من روايات المهدي، وعبّر عن طائفة منها بأنّها صحيحة على شرط الشيخين ولم يخرجاه، كحديث أم سلمة حول خسف البيداء الذي يكون في زمن المهدي[٢]، وحديث ابن مسعود «**لا تذهبُ الدنيا حتّى يملك العربَ رجلٌ مِن أهل بيتي، يواطئُ اسمُه اسمي**»[٣]، وحديث ثوبان حول الرايات التي توطّئ للمهدي سلطانه[٤]، وحديث أبي سعيد: «**المهدي منّي أجلى الجبهة**»[٥]، وحديث أبي سعيد أيضاً: «**لا تقوم الساعة حتّى تُملأَ الأرضُ ظلماً وجوراً وعدواناً، ثمّ يخرج مِن أهل بيتي من يملأُها قسطاً وعدلاً**»[٦]، وحديث محمّد ابن الحنفيّة عن أبيه عليّ (عليه

---

(١) سنن الترمذي: ج٤، ص٥٠٥؛ مستدرك الحاكم: ج٤ ص٥٥٣؛ مصابيح السنّة: ص٤٨٨، الحديث: ٤١٩٩؛ النهاية في غريب الحديث والأثر: ج٥، ص٢٥٤؛ منهاج السنّة: ج٤، ص٢١١؛ تلخيص المستدرك: ج٤، ص٥٥٣؛ شرح المقاصد: ج٥، ص٣١٢؛ مجمع الزوائد: ج٧ ص٣١٣ ـ ٣١٤؛ أسنى المناقب في تهذيب أسنى المناقب: ص١٦٣ ـ ١٦٨؛ إسعاف الراغبين: ص١٤٥؛ الإذاعة: ص١٢٥.

(٢) مستدرك الحاكم: ج٤، ص٤٢٩.

(٣) المصدر نفسه: ص٤٤٢.

(٤) المصدر نفسه: ص٤٦٤.

(٥) المصدر نفسه: ص٤٥٧.

(٦)المصدر نفسه: ص٥٥٧.

السلام) أنّه قال، وقد سأله رجلٌ عن المهدي: «**ذاك يخرج في آخر الزمان**»[١].

وعبّر عن طائفة ثانية منها، بأنّها صحيحة على شرط مسلم ولم يخرّجه، كحديث أبي سعيد الخدري: «**المهديّ منّا أهل البيت**»[٢]، وحديثه الآخر أيضاً: «**تُملأ الأرض جوراً وظلماً فيخرج رجلٌ مِن عترتي**»[٣].

وعبّر عن طائفة ثالثة بأنّها صحيحة الإسناد ولم يخرّجاه، كحديث أبي سعيد: «**ينزل بأُمّتي في آخر الزمان بلاءٌ شديد، فيبعث اللهُ عزّ وجلّ من عترتي، فيملأ الأرضَ قسطاً وعدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً**»[٤]، وحديث أبي سعيد أيضاً: «**يخرج في آخر أمّتي المهدي**»[٥].

بل صرّح بعض الأعلام بتواتر هذه الأحاديث، كالأبري في مناقب الشافعي، كما نقل ذلك المزّي في تهذيبه[٦]، والقرطبي في

---

(١) المصدر نفسه: ص٥٥٤.

(٢) المصدر نفسه: ص٥٥٧.

(٣) المصدر نفسه: ص٥٥٨.

(٤) المصدر نفسه: ص٤٦٥.

(٥) المصدر نفسه: ص٥٥٨.

(٦) تهذيب الكمال: ج٢٥، ص١٤٦ / ٥١٨١، في ترجمة محمّد بن خالد الجندي.

التذكرة[١]، والعسقلاني في تهذيب التهذيب[٢]، والسخاوي في فتح المغيث، والسيوطي في مصباح الزجاجة، والمتّقي الهندي في البرهان في علامات مهدي آخر الزمان، والبرزنجي في الإشاعة لأشراط الساعة، وعشرات غير هؤلاء لا مجال لذكرهم في هذه العجالة[٣].

فمثلاً: قال ابن حجر في تهذيب التهذيب، نقلاً عن الأبري في ترجمة محمّد بن خالد الجندي: «وقد تواترت الأخبار، واستفاضت بكثرة رواتها، عن المصطفى صلّى الله عليه وآله في المهديّ، وأنّه من أهل بيته، وأنّه يملك سبع سنين، ويملأ الأرض عدلاً، وأنّ عيسى عليه السلام يخرج فيساعده على قتل الدجّال، وأنّه يؤمّ هذه الأمّة، وعيسى خلفه»[٤].

وقال أيضاً: «وفي صلاة عيسى عليه السلام خلف رجل من هذه الأمّة، مع كونه في آخر الزمان، وقرب قيام الساعة، دلالة للصحيح من الأقوال (**أنّ الأرض لا تخلو من قائم لله بحجّة**) والله

---

(١) التذكرة: ص٧٠١.

(٢) تهذيب التهذيب: ج٩، ص١٢٥/ ٢٠١ ، في ترجمة محمّد بن خالد الجندي.

(٣) نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني: ص١٤٤؛ العطر الوردي لشرح القطر الشهدي للبلبيسي: ص٤٥.

(٤) تهذيب التهذيب: ج٩، ص١٢٥/ ٢٠١، ترجمة محمّد بن خالد الجندي.

العالم»[١].

ولم يقتصر الأمر على المتقدّمين من علماء المسلمين، بل نجد ذلك واضحاً في كتابات المتأخّرين أيضاً، حيث صرّح أهل التحقيق منهم، بصحّة أحاديث المهدي، بل بتواترها، كالشيخ محمّد الخضر المصري، والشيخ محمّد فؤاد عبدالباقي، وأبو الأعلى المودودي، وناصر الدين الألباني، والشيخ حمود التويجري، والشيخ عبدالعزيز بن باز، وغيرهم[٢].

وقال الشيخ منصور عليّ ناصف في كتابه (التاج الجامع للأصول): «اشتهر بين العلماء سلفاً وخلفاً، أنّه في آخر الزمان، لابدّ من ظهور رجل من أهل البيت، يسمّى المهدي، يستولي على الممالك الإسلاميّة، ويتبعه المسلمون، ويعدل بينهم، ويؤيّد الدين، وبعده يظهر الدجّال، وينزل عيسى عليه السلام فيقتله، أو يتعاون

---

(١) فتح الباري: ج٦، ص٣٨٥.

(٢) نظرة في أحاديث المهدي: ص٨٢٩ ـ مقال نشرته مجلّة التمدّن الإسلامي، دمشق ١٩٥٠م؛ محاضرة نشرت في مجلّة الجامعة الإسلاميّة للشيخ محمّد فؤاد عبد الباقي، العدد الثالث، السنة الأولى، ١٣٨٨هـ السعوديّة؛ البيانات للمودودي: ص١١٦؛ حول المهدي ـ مقال ـ ٦٤٤، نشرته مجلّة التمدّن الإسلامي ١٣٧١ هـ دمشق؛ الاحتجاج بالأثر على من أنكر المهدي المنتظر: ص٧٠؛ الاحتجاج بالأثر للتويجري: كلمة التصدير، بقلم ابن باز: ص٣.

عيسى مع المهديّ على قتله. وقد روى أحاديث المهدي، جماعة من خيار الصحابة، وخرّجها أكابر المحدّثين، كأبي داود والترمذي، وابن ماجة...، ولقد أخطأ من ضعّف أحاديث المهديّ كلّها، كابن خلدون وغيره»[١].

وقال ابن باز: «فأمر المهديّ معلوم، والأحاديث فيه مستفيضة، بل متواترة متعاضدة، وقد حكى غيرُ واحدٍ من أهل العلم تواتُرَها... وهي متواترةٌ تواتراً معنويّاً؛ لكثرة طرقها واختلاف مخارجها، وصحابتها، ورواتها، وألفاظها، فهي تدلّ على أنّ هذا الشخص الموعود به، أمره حقٌّ ثابتٌ، وخروجُه حقّ»[٢].

وقال أيضاً: «ولقد تأمّلتُ ما ورد في هذا الباب من أحاديث، فاتّضح لي صحّة كثير منها، كما بيّن ذلك العلماء الموثوق بعلمهم ودرايتهم، كأبي داود، والترمذي، والخطّابي، ومحمّد بن الحسين الآبري، وشيخ الإسلام ابن تيميّة، والعلّامة ابن القيّم، والشوكاني وغيرهم»[٣].

وقد ورد في معجم أحاديث الإمام المهديّ ما يقرب من

---

(١) التاج الجامع للأصول: ج٥، ص٣٤١.

(٢) كلمة ابن باز في آخر محاضرة: عقيدة أهل السنّة والأثر، مجلّة الجامعة الإسلاميّة، المدينة المنوّرة، ١٣٨٨.

(٣) الاحتجاج بالأثر للتويجري، كلمة التصدير لابن باز: ص٣.

(٢٠٠٠ رواية) عن رسول الله وأهل بيته تعرّضت لمختلف شؤون المهدي، كالأبحاث المتعلّقة بمرحلة ما قبل ظهور المهديّ (عجّل الله فرجه)، ثمّ ما يتعلّق بشخصيّته، وحركة ظهوره، وأحداثها، ثمّ ما يكون بعده[١].

إذن، فمسألة ظهور المهديّ في آخر الزمان، وأنّه من أهل بيته (صلّى الله عليه وآله) وعترته، وأنّه يملأ الأرض قسطاً وعدلاً، ممّا لا ريب فيها، ولا مجال للتشكيك والتردّد إزاءها، وبتعبير الشيخ محمود التويجري: (إنّه لا ينكر خروجه إلّا جاهل أو مكابر)[٢].

ولقد أجاد بعض الكتّاب المعاصرين حيث قال: «إنّ في عالم الدجل، الكثير من الذين يدّعون العلم ويتاجرون بالورع، يريدون أن يجعلون تراثنا خالياً من الهواء...، لقد رفض فكرة المهديّ رجال هناك، أمثال (غولد سابهر) و(فلهوزن) فاتّبعهم رجال هنا، من منطلق أنّهم يأكلون كلّ طعام يأتي من هناك»[٣].

---

(١) معجم أحاديث الإمام المهدي: ج١، ص١١، تأليف ونشر مؤسسة المعارف الإسلاميّة.

(٢) الاحتجاج بالأثر: ص١٢٧.

(٣) عقيدة المسيح الدجّال في الأديان، قراءة في المستقبل، تأليف سعيد أيّوب، دار البيان للطباعة والنشر: ص٣٦١.

جهة الخلاف

نعم، الذي وقع الخلاف فيه بين علماء المسلمين، إنّما هو في جهة أخرى من البحث، هي: هل المهديّ حي؟ ولكنّه غائب مستور، كما ذهب إلى ذلك أتباع مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) تبعاً للروايات الصحيحة الواردة عن النبيّ الأكرم (صلّى الله عليه وآله) وأئمّة أهل البيت (عليهم السلام)، أم سيولد بعد ذلك؟ كما هو الاتجاه العام عند مدرسة الخلفاء.

طرق إثبات حيّاة المهديّ

من هنا لابدّ أن ينصبّ الحديث على إثبات أنّ المهديّ المنتظر حيّ أم لا؟ ويمكن ذكر طريقين في هذه العجالة لإثبات حياته:

١. الطريق غير المباشر

الطريق الأوّل هو الطريق غير المباشر، إن صحّ التعبير، وذلك بأن يقال: بعد أن ثبتت ضرورة استمرار وجود معصوم، لا يفارق الكتاب ولا يفارقه الكتاب، كما هو نصّ حديث الثقلين، وأنّ هؤلاء المعصومين لا يتجاوز عددهم (١٢) كما هو مقتضى أحاديث (خلفائي من بعدي اثنا عشر) وأنّ هؤلاء هم عليّ والحسن والحسين وتسعة من صلب الحسين (عليهم السلام) ينتهون بالمهدي المنتظر، كما هو نصّ عشرات الروايات من الفريقين، إذن

يثبت بالدلالة الالتزاميّة العقليّة، أنّ الإمام الثاني عشر حيٌّ يُـرزق لكنّه غائب مستور عن الخلق لحكمةٍ إلهيّة في ذلك.

ومن الواضح أنّ هذا الطريق يثبت لنا وجود إمام معصوم غائب، هو المهديّ المنتظر ابن الإمام الحسن العسكري (عليه السلام) الذي ينتهي نسبه إلى الإمام الحسين بن عليّ (عليهما السلام).

ولكنّه لا يتعرّض لتفاصيل سنة ولادته، وكيفيّة ذلك، ومن هي أمّه، ومتى غاب، وهل له غيبة واحدة أم أكثر. إلّا أنّ هذا لا يؤثّر في أصل فكرة إثبات وجوده وأنّه حيٌّ غائب، لأنّ الضرورة النقليّة وما يلزمها عقلاً تثبت هذه الحقيقة.

وهنا أود الإشارة إلى أن دعوى ضرورة وجود معصوم بعد رسول الله (صلّى الله عليه وآله) بل عدم خلوّ كلّ زمان من معصوم، ليست من مختصّات مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) كما يتّهم بعضُ الشيعةَ الإماميةَ بذلك، بل هناك جملة من أعلام المسلمين، ذهبوا الى ضرورة وجود معصوم في كلّ زمان.

قال الفخر الرازي في تفسيره، ذيل قوله تعالى ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ**﴾ (التوبة: ١١٩): «إنّه تعالى أمر المؤمنين بالكون مع الصادقين. ومتى وجب الكون مع الصادقين فلابدّ من وجود الصادقين في كلّ وقت.

فإن قيل: لِم لا يجوز أن يقال: إنّ المراد بقوله: ﴿**وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ**﴾ أي كونوا على طريقة الصادقين، كما أنّ الرجل إذا قال لولده: كن معه الصالحين، لا يفيد إلّا ذلك. سلّمنا ذلك، لكن نقول: إنّ هذا الأمر كان موجوداً في زمان الرسول فقط، فكان هذا أمراً بالكون مع الرسول (صلّى الله عليه وآله)، فلا يدلّ على وجودِ صادقٍ في سائر الأزمنة.

والجواب عن الأوّل: إنّ قوله ﴿**وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ**﴾ أمرٌ بموافقه الصادقين، ونهيٌ عن مفارقتهم، وذلك مشروطٌ بوجود الصادقين. وما لا يتمّ الواجب إلّا به فهو واجب. فدلّت هذه الآية على وجود الصادقين.

وقوله: إنّه محمول على أن يكونوا على طريقة الصادقين، فنقول: إنه عدول عن الظاهر من غير دليل.

قوله: هذا الأمر مختصّ بزمان رسول الله عليه الصلاة والسلام.

قلنا: هذا باطل؛ لوجوه:

الأوّل: أنّه ثبت بالتواتر الظاهر من دين محمّد (عليه الصلاة والسلام) أنّ التكاليف المذكورة في القرآن متوجّهةٌ إلى المكلَّفين إلى قيام القيامة، فكان الأمر في هذا التكليف كذلك.

والثاني: أنّ الصيغة تتناول الأوقات كلّها؛ بدليل صحّة الاستثناء.

والثالث: لمّا لم يكن الوقت المعيَّن مذكوراً في لفظ الآية، لم يكن حمل الآية على البعض أولى من حمله على الباقي، فإمّا أن لا يُحمل على شيءٍ من الأوقات، فيفضي الى التعطيل وهو باطل، أو على الكلّ وهو المطلوب.

والرابع: وهو أنّ قوله ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ**﴾ أمرٌ لهم بالتقوى، وهذا الأمر إنّما يتناول من يصحّ منه أن لا يكون متّقياً، وإنّما يكون كذلك لو كان جائز الخطأ، فكانت الآية دالّة على أنّ من كان جائزَ الخطأ، وجبَ كونُه مقتدياً بمَن كان واجبَ العصمة، وهمُ الذين حكم الله بكونهم صادقين. فهذا يدلّ على أنه واجبٌ على جائز الخطأ، كونُه مع المعصوم عن الخطأ، حتى يكون المعصوم عن الخطأ مانعاً لجائز الخطأ عن الخطأ. وهذا المعنى قائم في جميع الأزمان، فوجب حصوله في كلّ الأزمان»[1].

وقال أيضاً في ذيل قوله تعالى ﴿**يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾ (النساء: ٥٩): «إن الله تعالى أمرَ بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية، ومَن أمَر اللهُ

---

(١) التفسير الكبير، للإمام الفخر الرازي: ج١٦، ص٢٢٠.

بطاعته على سبيل الجزم والقطع، لابدّ أن يكون معصوماً عن الخطأ؛ إذ لو لم يكن معصوماً عن الخطأ، كان بتقدير إقدامه على الخطأ، يكون قد أمر الله بمتابعته، فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطأ. والخطأ لكونه خطأً منهيٌّ عنه، فهذا يفضي الى اجتماع الأمر والنهي في الفعل الواحد، بالاعتبار الواحد، وإنّه محال.

فثبت أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم، وثبت أنّ كلّ مَن أمَر الله بطاعته على سبيل الجزم، وجبَ أن يكون معصوماً عن الخطأ. فثبت قطعاً أنّ أولي الأمر المذكور في هذه الآية لابدّ وأن يكون معصوماً»[1].

نعم، وقع الاختلاف في مصداق المعصوم وأنه مَن هو؟ حيث ذهب أتباع أهل البيت؛ تبعاً للآيات والروايات المتواترة ـ كما تقدمت الإشارة إليها ـ أنّ المقصود به هم أئمّة أهل البيت (عليهم السلام). عن عبد الله بن عباس قال: «سمعت رسول الله صلّى الله عليه وآله يقول: **أنا وعليٌّ والحسن والحسين وتسعةٌ مِن وُلد الحسين، مطهَّرون معصومون**»[2].

وذهب أتباع الخلفاء إلى أنّ المعصوم هو «إجماع الأُمّة».

---

(١) المصدر السابق: ج١٠، ص١٤٤.

(٢) إعلام الورى: ص٣٧٥.

قال الرازي: «لِمَ لا يجوز أن يكون الصادق هو المعصوم الذي يمتنع خلوّ زمان التكليف عنه، كما تقوله الشيعة.

قلنا: نحن نعترف بأنّه لابدّ من معصومٍ في كلّ زمان، إلّا أنّا نقول: ذلك المعصوم هو مجموع الأمّة»[١]. ثمّ قال: «ولا معنى لقولنا الإجماع حجّة إلّا ذلك»[٢].

وقد أوضح مراده من الإجماع بقوله: «مذهبنا أنّ الإجماع لا ينعقد إلّا بقول العلماء الذين يمكنهم استنباط أحكام الله من نصوص الكتاب والسنّة، وهؤلاء هم المسمَّون بأهل الحلّ والعقد في كتب أصول الفقه»[٣].

وتبعه في ذلك محمّد عبده في تفسير المنار، حيث قال محمّد رشيد رضا إنّ أستاذه «فكّر في هذه المسألة من زمن بعيد، فانتهى به الفكر إلى أنّ المراد بأولي الأمر جماعة أهل الحلّ والعقد من المسلمين... فأهل الحلّ والعقد من المؤمنين، إذا أجمعوا على أمرٍ من مصالح الأمّة، ليس فيه نصٌّ عن الشارع، مختارين في ذلك غير مكرَهين عليه بقوّة أحدٍ ولا نفوذه، فطاعتُهم واجبة، ويصحُّ أن يقال هم معصومون في هذا الإجماع، ولذلك أطلق الأمر بطاعتهم،

---

(١) التفسير الكبير: ج١٦، ص٢٢٠ ـ ٢٢١.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق: ج١٠، ص١٥٠.

بلا شرط مع اعتبار الوصف والاتباع المفهوم من الآية»[1].

٢. الطريق المباشر

الطريق الثاني هو الطريق المباشر. ولكي يتّضح ذلك جيّداً لابدّ من الإشارة إلى التسلسل الوارد في الروايات، لإثبات هذه الظاهرة الإلهيّة، وهذا ما أحصاه بعض المحقّقين المعاصرين:

١. الروايات التي تبشّر بظهوره (عجّل الله فرجه): ٦٥٧ رواية.

٢. الروايات التي تبيّن أنّه يملأ الأرض عدلاً وقسطاً: ١٢٣ رواية.

٣. الروايات التي تثبت أنّ المهديّ المنتظر من أهل البيت (عليهم السلام): ٣٨٩ رواية.

٤. الروايات التي تبيّن أنّه من ولد أمير المؤمنين (عليه السلام): ٢١٤ رواية.

٥. الروايات التي تثبت أنّه من ولد فاطمة الزهراء (عليها السلام): ١٩٢ رواية.

٦. الروايات التي تقول إنّه من ولد الإمام الحسين (عليه السلام): ١٨٥ رواية.

---

(١) تفسير القرآن الكريم، الشهير بتفسير المنار، للإمام محمّد رشيد رضا: ج٥، ص١٨١، دار الفكر.

٧. الروايات التي تقول إنّه التاسع من وُلد الإمام الحسين (عليه السلام): ١٤٨ رواية.

٨. الروايات التي تقول إنّه من وُلد عليّ بن الحسين (عليهما السلام): ١٨٥ رواية.

٩. الروايات التي تقول إنّه من ولد محمّد الباقر (عليه السلام): ١٠٣ رواية.

١٠. الروايات التي تقول إنّه من ولد الصادق (عليه السلام): ١٠٣ رواية.

١١. الروايات التي تقول إنّه السادس من ولد الصادق (عليه السلام): ٩٩ رواية.

١٢. الروايات التي تقول إنّه من ولد موسى بن جعفر (عليهما السلام): ١٠١ رواية.

١٣. الروايات التي تقول إنّه الخامس من ولد موسى بن جعفر (عليهما السلام): ٩٨ رواية.

١٤. الروايات التي تقول إنّه الرابع من ولد عليّ بن موسى الرضا (عليه السلام): ٩٥ رواية.

١٥. الروايات التي تقول إنّه الثالث من ولد محمّد بن عليّ التقي (عليه السلام): ٩٠ رواية.

١٦. الروايات التي تقول إنّه من ولد عليّ الهادي (عليه السلام):

٩٠ رواية.

١٧. الروايات التي تقول إنّه ابن أبي محمّد الحسن العسكري (عليه السلام): ١٤٦ رواية.

١٨. الروايات التي تقول إنّه الثاني عشر من الأئمّة وخاتمهم: ١٣٦ رواية.

١٩. في ولادته (عليه السلام) وتأريخها وبعض حالات أمّه: ٢١٤ رواية.

٢٠. في أنّ له غيبتين: ١٠ روايات.

٢١. في أنّ له غيبة طويلة: ٩١ رواية.

٢٢. في أنّه طويل العمر جدّاً: ٣١٨ رواية[١].

ولا شكّ أنّ روايات بعض هذه العناوين، قد تتداخل مع بعضها الآخر، كما هو واضح.

لا يقال: إنّ الاستدلال بروايات أئمّة أهل البيت (عليهم السلام) لإثبات إمامة أنفسهم وبيان خصائصها، وعدد الأئمّة، وأنّ الثاني عشر حيّ، ونحو ذلك، إنّما يلزم منه الدور، لأنّ حجيّة أقوالهم موقوفة على إمامتهم وعصمتهم، والمفروض أنّ إمامتهم متوقّفة على حجيّة أقوالهم.

---

(١) منتخب الأثر، للصافي الگلپايگاني.

لأنّه يقال: إنّ هذا الإشكال مدفوع ببيانين:

الأوّل: أنّنا بعد أن أثبتنا عصمتهم بإحدى الطرق المتقدّمة في المحور الثالث، يمكن الاحتجاج والاستناد إلى أقوالهم لإثبات خصائص إمامة المهديّ المنتظر (عجّل الله فرجه)، ولا يلزم محذور في المقام؛ لاختلاف الموقوف عن الموقوف عليه، فيرتفع الدور.

الثاني: أنّه حتّى لو لم تثبت عصمة أئمّة أهل البيت (عليهم السلام) في الرتبة السابقة، إلّا أنّه يمكن الاعتماد على رواياتهم، وذلك من خلال أنّهم رواة ثقات عن الرسول الأعظم(صلّى الله عليه وآله)، فتكون حجيّة قولهم على حدّ حجيّة قول أصحاب رسول الله (صلّى الله عليه وآله) الذين قَبِلَ المسلمون عامّة، الاعتماد على ما ينقلونه عن النبيّ الأكرم (صلّى الله عليه وآله)، ولا أظنّ أنّ أحداً من المسلمين يتوقّف في قبول مثل هذا الأمر بشأن أهل البيت (عليهم السلام) سواء فيما صرّحوا فيه من الروايات، بأنّهم ينقلونه عن الرسول الأكرم (صلّى الله عليه وآله)، أو التي لم يصرّحوا فيها بذلك، بل اكتفوا بالقاعدة الكلّيّة التي بيّنوا فيها أنّ حديثهم هو حديث رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، كما يقول الإمام الصادق (عليه السلام): «**حديثي حديث أبي، وحديث أبي حديث جدّي، وحديث جدّي حديث الحسين، وحديث الحسين حديث الحسن، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين، وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله صلّى الله**

عليه وآله»[١].

وعلى هذا، لم نجد أحداً من المسلمين شكّك فيما نقل الإمام الباقر أو الإمام الصادق (عليهما السلام) عن رسول الله (صلّى الله عليه وآله) مع علمنا أنّ كثيراً من هؤلاء الذين سمعوا هذه الأحاديث من الأئمّة (عليهم السلام) وقبلوها، ورووها، لم يكونوا يعتقدون بعصمة الأئمّة (عليهم السلام) كاعتقاد الشيعة بهم، غير أنّهم كانوا يعتقدون بأنّ هؤلاء في أعلى درجات التقى والعلم والوثاقة والصدق.

طرق أخرى

ولا يخفى أنّ هناك طرقاً أخرى لإثبات حياته (عجّل الله فرجه) كشهادة من رآه، وهم جمٌّ غفير، وفيهم الثقات والعلماء، فقد أحصى البعض «عدد مَنْ شاهد الإمام المهدي، فبلغوا زهاء ٣٠٤ شخص»[٢]. ولعلّ ما فاته أكثر ممّا ذكره.

من هنا جاءت اعترافات عدد كبير من علماء السنّة، تبيّن ولادة المهديّ (عجّل الله فرجه)، وقد صرّح بعضهم أنّه هو الإمام

---

(١) وسائل الشيعة: ج٢٧، ص٨٣، باب ٨؛ الكافي: ج١، ص٥٣.

(٢) من هو المهدي، أبو طالب التجليلي التبريزي: ص٤٦٠ ـ ٥٠٥، نقلاً عن كتاب دفاع عن الكافي، تأليف: ثامر هاشم حبيب العميدي: ج١، ص٥٦٢.

الموعود بظهوره في آخر الزمان. وقد أحصى الشيخ مهدي فقيه إيماني في كتابه (المهديّ في نهج البلاغة) ما يزيد عن (١٠٠) شخصيّة، صرّحت بولادته (عجّل الله فرجه).

وكنموذج على ذلك، ما ذكره العلّامة الشعراني الحنفي في كتابه القيّم (اليواقيت والجواهر) حيث قال: «فهناك يترقّب خروج المهديّ (عليه السلام) وهو من أولاد الإمام الحسن العسكري، ومولده (عليه السلام) ليلة النصف من شعبان سنة خمسة وخمسين ومائتين، وهو باقٍ إلى أن يجتمع بعيسى بن مريم (عليه السلام)....

ـ إلى أن يقول ـ : وعبارة الشيخ محي الدين في الباب السادس والستين وثلاثمائة من (الفتوحات): واعلموا أنّه لابدّ من خروج المهديّ (عليه السلام)، لكن لا يخرج حتّى تمتلئ الأرض جوراً وظلماً، فيملأها قسطاً وعدلاً، ولو لم يكن من الدنيا إلّا يوم واحد، طوّل الله تعالى ذلك اليوم، حتّى يلي ذلك الخليفة، وهو من عترة رسول الله (صلّى الله عليه وآله) من ولد فاطمة (رضي الله عنها) جدّه الحسين بن عليّ بن أبي طالب، ووالده الحسن العسكري، ابن الإمام عليّ النقي بالنون، ابن الإمام محمّد التقي بالتاء، ابن الإمام عليّ الرضا، ابن الإمام موسى الكاظم، ابن الإمام جعفر الصادق، ابن الإمام محمّد الباقر، ابن الإمام زين العابدين علي، ابن الإمام الحسين، ابن الإمام

عليّ بن أبي طالب (رضي الله عنه)، اسمه اسم رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، يبايعه المسلمون بين الركن والمقام...»[١].

كانت هذه عبارة صاحب الفتوحات المكيّة، كما ينقلها أحد أعلام القرن العاشر الهجري، ولكن ممّا يؤسف له، أنّ الأيادي غير الأمينة عبثت بهذا النصّ، عندما طبعت الفتوحات، فجاء النصّ بنحو آخر: «اعلم أيّدنا الله، أنّ لله خليفة يخرج وقد امتلأت الأرض ظلماً وجوراً، فيملأها قسطاً وعدلاً، لو لم يبق من الدنيا إلّا يوم واحد، طوّل الله ذلك اليوم حتّى يلي هذا الخليفة من عترة رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، من ولد فاطمة، يواطئ اسمه اسم رسول الله (صلّى الله عليه وآله)، جدّه الحسن بن عليّ بن أبي طالب، يبايع بين الركن والمقام...»[٢].

وبهذا تخرج مسألة الإيمان بالمهدي المنتظر (عجّل الله فرجه)، وأنّه حيٌّ يُرزق، عن دائرة اتهام الشيعة باختلاقها وإيجادها في الفكر الإسلامي.

---

(١) اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التأريخ العربي، بيروت ـ لبنان: ج٢، ص٥٦٢.

(٢) الفتوحات المكيّة، دار إحياء التراث العربي: ج٣، ص٣٢٧.

ختامه مسك: نماذج من روايات المهديّ

في ختام هذه الدراسة، لا بأس بالإشارة إلى نماذج من الروايات التي وردت في مسألة الإمام المهديّ المنتظر (عجّل الله تعالى فرجه الشريف):

١. عن النبيّ (صلّى الله عليه وآله) قال: «**لما عُرج بي إلى السماء السابعة، ومنها إلى سدرة المنتهى، ومن السدرة إلى حجب النور، ناداني ربّي جلّ جلاله: يا محمّد أنت عبدي وأنا ربّك، فلي فاخضع، وإيّاي فاعبد، وعليَّ فتوكّل، وبي فَثِق، فإنّي قد رضيتُ بك عبداً وحبيباً ورسولاً ونبيّاً، وبأخيك عليّ خليفةً وباباً، فهو حجّتي على عبادي، وإمامٌ لخلقي، به يُعرف أوليائي من أعدائي، وبه يُميَّز حزب الشيطان مِن حزبي وبه يقام ديني وتحفظ حدودي، وتنفَّذ أحكامي، وبك وبه وبالأئمّة من ولده أرحم عبادي وإمائي. وبالقائم منكم أُعمّر أرضي بتسبيحي وتقديسي وتهليلي وتكبيري وتمجيدي، وبه أطهّر الأرض من أعدائي، وأورثها أوليائي، وبه أجعل كلمة الذين كفروا السفلى، وكلمتي العليا، وبه أحيي عبادي وبلادي بعلمي، وله أُظهر الكنوز والخزائن والذخائر بمشيّتي، وإيّاه أُظهر على الأسرار والضمائر بإرادتي، وأمدّه بملائكتي، لتؤيّده على إنفاذ أمري وإعلان ديني، ذلك وليّي حقّاً، ومهديّ عبادي صدقاً**»[1].

---

(١) أمالي الصدوق، الباب ٩٢، الحديث ٤.

٢. وعنه أيضا (صلّى الله عليه وآله): «**القائم من ولدي، اسمه اسمي، وكنيته كنيتي، وشمائله شمائلي، وسنّته سنّتي، يقيم الناس على ملّتي وشريعتي، ويدعوهم إلى كتاب الله عزّ وجلّ، من أطاعه فقد أطاعني، ومن عصاه فقد عصاني، ومن أنكره في غيبته فقد أنكرني، ومن كذّبه فقد كذّبني، ومن صدّقه فقد صدّقني، إلى الله أشكو المكذّبين لي في أمره، والجاحدين لقولي في شأنه، والمضلّين لأمّتي عن طريقته. وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقلبٍ ينقلبون**»[1].

٣. وعن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) قال للحسين (عليه السلام): «**التاسع من وُلدك هو القائم بالحقّ، المُظهر للدين، والباسط للعدل**».

قال الحسين (عليه السلام): يا أمير المؤمنين، وإنّ ذلك لكائن؟

فقال عليّ (عليه السلام): **إي والذي بعث محمّداً بالنبوّة، واصطفاه على جميع البرية، ولكن بعد غيبةٍ وحيرة، لا يثبت فيها على دينه إلّا المخلصون، المباشرون لروح اليقين، الذين أخذ الله عزّ وجلّ ميثاقهم بولايتنا، وكتب في قلوبهم الإيمان، وأيّدهم بروح منه**»[2].

٤. عن الإمام الصادق (عليه السلام) قال: «**القائم هو الخامس من**

---

(١) إكمال الدين، الباب ٣٩، الحديث ٦.

(٢) المصدر السابق، الباب ٢٦، الحديث ١٦.

وُلد ابني موسى. ذلك ابنُ سيّدة الإماء، يغيب غيبةً يرتاب فيها المبطلون، ثمّ يُظهره اللهُ عزَّ وجلّ، فيفتح الله على يديه مشارق الأرض ومغاربها، وينزل روح القدس عيسى ابن مريم (عليه السلام) فيصلّي خلفه، وتُشرق الأرض بنورها، ولا تبقى في الأرض بقعةٌ عُبِدَ فيها غيرُ الله، إلّا عُبد الله فيها، ويكونُ الدّينُ كلُّه لله، ولو كره المشركون»[١].

٥. وعن الإمام الجواد (عليه السلام): «**إنّ القائم منّا هو المهديُّ الذي يجب أن يُنتظر في غيبته، ويُطاع في ظهوره، وهو الثالث من وُلدي، والذي بَعَثَ محمّداً** (صلّى الله عليه وآله) **بالنبوّة وخصّنا بالإمامة، إنّه لو لم يبقَ مِن الدنيا إلّا يومٌ واحد لطوّل الله ذلك اليوم، حتى يخرج فيملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً، وإنّ الله تبارك وتعالى يُصلح أمره في ليلة، كما أصلح أمر كليمه موسى** (عليه السلام) **إذ ذهب ليقتبس لأهله ناراً، فرجع وهو رسولٌ نبيّ**»[٢].

٦. وعن النبيّ (صلّى الله عليه وآله): «**أفضلُ أعمال أمّتي انتظارُ الفرج من الله عزّ وجلّ**»[٣].

٧. وعن الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام): «**انتظروا الفرج، ولا**

---

(١) المصدر السابق: الباب ٣٣، الحديث ٣١.

(٢) المصدر السابق: الباب ٣٦، الحديث ١.

(٣) نوادر الأخبار: ص٢٤٩، الحديث ١.

تيأسوا من روح الله، فإنّ أحبّ الأعمال إلى الله عزّ وجلّ انتظار الفرج»[١].

٨. وعن الإمام السجاد (عليه السلام): «**تمتدّ الغيبة بوليّ الله الثاني عشر من أوصياء رسول الله (صلّى الله عليه وآله) والأئمّة بعده، إنّ أهل زمان غيبته القائلون بإمامته، المنتظرون لظهوره، أفضلُ أهل كلّ زمان، لأنّ الله (تعالى ذكره) أعطاهم من العقول والأفهام والمعرفة، ما صارت به الغَيبةُ عندهم بمنزلة المشاهدة، وجعلهم في ذلك الزمان بمنزلة المجاهدين بين يدَي رسول الله (صلّى الله عليه وآله) بالسيف، أولئك المخلصون حقّاً، وشيعتنا صدقاً، والدعاة إلى دين الله سرّاً وجهراً**»[٢].

٩. وعن الإمام السجاد (عليه السلام) أيضاً: «**طوبى لشيعتنا المتمسّكين بحبلنا في غيبة قائمنا، الثابتين على موالاتنا والبراءة من أعدائنا، أولئك منّا ونحن منهم، قد رضوا بنا أئمّة، ورضينا بهم شيعة، فطوبى لهم، ثمّ طوبى لهم، هم والله معنا في درجتنا يوم القيامة**»[٣].

---

(١) المصدر السابق: ص٢٤٩، الحديث ٣.

(٢) الاحتجاج، تأليف: أبي المنصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي: ج٢، ص٥٠؛ إكمال الدين، الباب (٣) الحديث ٣؛ تفسير العياشي: ج٢، ص١٣٨، الحديث ٥٠.

(٣) إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات: ج٣، ص٤٧٧، الباب ٢٢ الحديث ١٦٨،

١٠. عن أبي بصير، قال: سمعت أبا جعفر محمّد بن عليّ (عليه السلام) يقول: «**والله لتميّزن، والله لتُمَحَّصُنَّ، والله لتُغَرْبَلُنَّ، كما يغربل الزؤان من القمح**»[١].

١١. عن الإمام الرضا (عليه السلام): «**والله لا يكون ما تمدّون إليه أعينكم، حتى تُمَحّصوا وتُمَيّزوا، وحتى لا يبقى منكم إلّا الأندر الأندر**»[٢].

من هنا كان الثابتون على القول به في زمان غيبته أعزّ من الكبريت الأحمر، كما قال خاتم الأنبياء والمرسلين[٣].

وبإضافة هذا المحور إلى المحاور الثلاثة المتقدّمة، ونعني بها: استمرار الإمامة، وعدد الأئمّة، ومصاديقهم، يتم بحث الإمامة بشكل منطقيّ، وننتهي من خلاله إلى نتائج قطعيّة لا ينكرها أي عالمٌ باحثٌ عن الحقّ والحقيقة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

نقلاً عن نوادر الأخبار، للفيض الكاشاني: ص٢٥٠ الحديث ٨.

(١) كتاب الغيبة، لمؤلفه الشيخ الأجل محمّد بن إبراهيم النعماني: ص٢٠٥، الباب ١٢، الحديث ٨.

الزؤان: هو ما ينبت غالباً بين الحنطة، وحبه يشبه حبها إلّا أنّه أصغر.

والقمح: البُر وهو حب معروف يطحن ويتخذ منه الخبز.

(٢) المصدر السابق: ص٢٠٨، الباب ١٢، الحديث ١٦.

(٣) نوادر الأخبار: ص٢٢٦، باب غيبته، الحديث ٣.